الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور بشير – البيض –

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

بعنـــوان:

القرض المصغر كمصدر من مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة

(دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر–البيض–)

من إعداد الطالبين:

- **الحاج مرزوقي**
- **طيفور عبد العزيز**

أعضاء لجنة المناقشة

حمزة سايح	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
حسيبة مداني	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
نورة سداوي	أستاذ محاضر ب	مناقشا

السنة الجامعية: 2022–2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

أولا وقبل كل شيء الشكر لله سبحانه وتعالى على نعمه والتي لا تعد ولا تحصى والحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا وسدد خطانا ووفقنا لإتمام هذه المذكرة.

كما نقدم جزيل الشكر والعرفان لأستاذتنا الفاضلة "مداني حسيبة" التي أكرمتنا بالإشراف على دراستنا والتي لم تبخل علينا بمعلوماتها القيمة والتي مهدت لنا الطريق لإتمام هذا العمل.

كما نقدم الشكر الجزيل إلى أعضاء اللجنة الكرام على قبولهم إثراء هذا العمل ومناقشته.

أيضا جزيل الشكر إلى السيد مدير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية البيض والسيد "عليوي مُحَمَّد " نائب مدير الذي لم يبخل علينا بالمعلومات في الجانب التطبيقي وإلى كل عمال الوكالة.

كما نشكر كل من ساعدنا على إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد.

إهـــــداء

أهدي ثمرة نجاحي هذا المتواضع إلى من قال فيهما ﷻ "وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِ مِنَ الرَحْمَة وَقُلْ رَبِي ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَيَانِي صَغِيراً"

إلى الذي أحمل اسمه بكل افتخار واعتزاز

إلى الذين أعطياني النصيحة وأنارا دربي وعلماني العطاء بدون انتظار

أبي العزيز أطال الله في عمره

وأمي العزيزة أطال الله في عمرها

وإلى جميع إخوتي وأخواتي كل باسمه

وإلى جميع الأهل و الأقارب وأصدقائي وجميع الزملاء الذين درست معهم

إلى من تميزوا بالعطاء والوفاء

إلى كل من في قلبي ونسيهم قلمي أهدي هذا الجهد المتواضع

إهـــــداء

حمدا لله باسط الدين بالعطايا والنعم، ذو الجلال والإكرام، منبع التوفيق ميسر الأعمال والذي أنار وسطر لنا الأسباب بما يكفي لقطف ثمار الجهد والاجتهاد

ثم أزكى الصلاة والتسليم على سيدنا مُحَمَّد معلم البشرية وهادي الأمة

أهدي ثمرة نجاحي وتفوقي هذا إلى من قال فيهما تعالى: ﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلاّ إياه وبالوالدين إحسانا﴾ الإسراء-24-

إلى أسمى مراتب الحب ونبع الحنان من وضعت الجنة تحت قدميها، إلى التي اسمها أحلى ما نطق به لساني ودعائها سر نجاحي وتوفيقي ونبض قلبي وقرة عيني أمي حفظها الله ورعاها وأطال عمرها.

إلى الذي ضحى لأجلي وأضاء طريقي بالتوجيهات وعلمني البذل والعطاء أبي الغالي أطال الله في عمره وأدامه تاجا فرق رأسي ووساما على صدري.

إلى من أرى التفاؤل والأمل بأعينهم والسعادة تغمر محياهم، إلى من حبهم يجري في دمي إخوتي وأخواتي

إلى من جمعني بهم المشوار الدراسي وشاركتهم أحلى اللحظات، وإلى كل من شاركني في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

إلى من عرفهم قلبي ونسيهم قلمي، إلى كل من يعرفني

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الوكالة الوطنية لتسيير لقرض المصغر في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة بولاية البيض خلال الفترة (2005-2022) باستخدام المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة حالة، وبالاعتماد على إحصائيات القرض المصغر المقدمة من طرف الوكالة والخدمات التي تقدمها، ومدى فعاليته في خلق المؤسسات الصغيرة واستحداث مناصب الشغل.

خلصت الدراسة إلى أن القرض المصغر يعتبر مصدرا من مصادر التمويل للأفراد الراغبين في تجسيد مشاريعهم، وخلق مناصب شغل ولو بنسب منخفضة، ومن بين الصيغتين المقدمتين صيغة شراء المواد الأولية هي الصيغة الأكثر إقبالا وبالنسبة إلى الفئة العمرية هي فئة الشباب، وضعف في العنصر النسوي، كما لاحظنا إقبال معتبر على قطاع الخدمات الذي يعتبر أكثر القطاعات إقبالا بنسبة 37.50%، بالرغم من أن المنطقة تمتاز بالفلاحة ولكن هناك ضعف في هذا القطاع وهذا راجع إلى نقص قيمة التمويل المقدمة.

الكلمات المفتاحية: قرض المصغر؛ مؤسسات صغيرة؛ تمويل؛ الوكالة الوطنية تسيير القرض المصغر.

Abstract :

The study aimed to learn about the role of the National Microcredit Agency in supporting and financing small enterprises in EL BAYADH province during the period 2005-2022 using the analytical descriptive and case study curriculum, drawing on the Agency's microcredit statistics and services, and its effectiveness in creating small enterprises and job positions.

The study concluded that microcredit is a source of financing for individuals wishing to reflect their projects. and the creation of positions of occupancy, albeit in low proportions, among the two formulations presented was the most acceptable form of purchase of raw materials and for the age group, the youth group. and a weak feminist component, and we also noted a significant turnout for the services sector, which is considered the most popular sector at 37.50% project, although the region is characterized by farming, there is a weakness in this sector owing to undervalued funding.

Key words :Microcrédit, Small entreprises, Financing, National Agency for Microcrédit Management.

العنـــوان	رقم الصفحة
الآية القرآنية	
شكر وعرفان	
الإهداء	
الملخص بالعربية والانجليزية	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الملاحق	VII
المقدمة	أ–د
الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والقرض المصغر	
تمهيد	2
المبحث الأول: مدخل للمؤسسات الصغيرة	3
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة	3
المطلب الثاني: خصائص وأهمية المؤسسات الصغيرة	7
المطلب الثالث: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	9
المبحث الثاني: القرض المصغر كمصدر من مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة	11
المطلب الأول: تعريف التمويل وأهميته ومصادره في المؤسسات الصغيرة	11
المطلب الثاني: القرض المصغر كمصدر من مصادر التمويل	13
المطلب الثالث: خصائص وأهداف القرض المصغر وأهميته في تمويل المؤسسات الصغيرة	15

المبحث الثالث : دراسات سابقة	**17**
المطلب الأول : الدراسات المحلية	**17**
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	**19**
المطلب الثالث : ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	**22**
خلاصة الفصل الأول	**23**
الفصل الثاني: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر –البيض–	
تمهيد	**25**
المبحث الأول : مدخل للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	**26**
المطلب الأول: نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وهيكلها التنظيمي	**26**
المطلب الثاني: مهام وأهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	**30**
المطلب الثالث : مصادر الموارد المالية والأنشطة التي تمولها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	**31**
المبحث الثاني : طريقة عمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر–وكالة البيض–	**32**
المطلب الأول : شروط الاستفادة من القرض المصغر	**32**
المطلب الثاني : صيغ التمويل والمساعدات والامتيازات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر	**33**
المطلب الثالث : جملة الخدمات التي تقدمها الوكالة وأهم المتدخلين في عملها	**38**
المبحث الثالث : مراحل دراسة القرض ودوره في دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة	**40**
المطلب الأول : طلب القرض والضمانات الممنوحة ودراسة القرض	**40**
المطلب الثاني :الدراسة المحاسبة المالية للمشروع	**41**
المطلب الثالث : دور القرض المصغر في دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة في ولاية البيض	**44**
خلاصة الفصل الثاني	**57**

الخاتمة	59
قائمة المراجع	62
الملاحق	67

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	تعريف المؤسسات الصغيرة لبعض الدول حسب معيار عدد العمال	6
(2-1)	تعريف المؤسسات الصغيرة حسب القانون 18/01	7
(1-2)	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل إلى غاية 31 مارس 2023	35
(2-2)	توزيع القروض حسب قطاع النشاط إلى غاية 31 مارس 2023	36
(3-2)	توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس إلى غاية 31 مارس 2023	37
(4-2)	توزيع القروض حسب الشريحة العمرية إلى غاية 31 مارس 2023	37
(5-2)	حصيلة الوكالة من سنة 2010 إلى غاية 2022 للمستفيدين من قروض شراء المواد الأولية لا تتعدى كلفته 10 مليون سنتم	44
(6-2)	يمثل حصيلة الوكالة من سنة 2010 إلى غاية 2022 بالنسبة للمشاريع	45
(2-7)	حصيلة الوكالة من سنة 2005 إلى غاية 2022 قرض خاص بالمشاريع	46
(8-2)	النسب لكل قطاع من القطاعات السابقة	47
(9-2)	حصيلة الوكالة من سنة 2005 إلى 2022 قرض خاص بالمشاريع الممولة حسب الجنس	49
(10-2)	نسبة المشاريع الممولة حسب الجنس	50
(11-2)	حصيلة الوكالة من سنة 2005 إلى غاية 2022 عدد المناصب المستحدثة حسب الجنس	51
(12-2)	نسبة المناصب المستحدثة حسب الجنس	52
(13-2)	حصيلة الوكالة من سنة 2005 إلى 2022 قرض خاص بالمشاريع حسب الفئة العمرية	54
(14-2)	نسبة القروض الممنوحة حسب الفئة العمرية	55

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	28
2-2	الهيكل التنظيمي للوكالة الولائية – البيض-	29
3-2	برنامج التمويل الثلاثي للوكالة	34
4-2	برنامج تمويل شراء المواد الأولية للوكالة	34
5-2	نسبة القروض الممنوحة من الوكالة من سنة 2005 إلى غاية 2022 حسب القطاعات	48
6-2	نسبة الملفات الممولة من سنة 2005 إلى غاية 2022 حسب الجنس	50
7-2	نسبة عدد المناصب المستحدثة من سنة 2005 إلى غاية 2022 حسب الجنس	53
8-2	يمثل نسبة القروض الممنوحة من سنة 2005 إلى غاية 2022 حسب الفئة العمرية	55

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المعلومات الخاصة بوكالة القرض المصغر بولاية البيض	67
02	التعديل الجديد للوكالة تحت وصاية وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة	68
03	برنامج التمويل للوكالة الوطنية للقرض المصغر ولاية البيض	69
04	حصيلة الوكالة من سنة 2005 إلى 2022 بالنسبة للملفات الممولة وعدد المناصب	70
05	حصيلة الوكالة من 2005 إلى 2022 حسب القطاعات	71
06	حصيلة الوكالة من 2005 إلى 2022 حسب الفئة العمرية	72

مقدمة

تشهد الساحة الاقتصادية العالمية مؤخرا مجموعة من التغيرات والتحولات على أكثر من صعيد والتي احتلت فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة مهمة وحيوية في تفعيل وتنشيط الاقتصاد، حيث يتفق جميع الاقتصاديين على أهمية الدور الاقتصادي الذي تلعبه هذه المؤسسات من خلال توفير فرص عمل وتنويع الهيكل الصناعي وترقية الصادرات ومساهمتها في جذب المدخرات المخلية وفي تحقيق القيمة المضافة، لذلك تسعى مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء في توفير محيط اقتصادي يتلائم وطبيعة هذه المؤسسا ت، إلا أن هذه المؤسسات تعاني جملة من الصعوبات والمشاكل التي تقلل من أهميتها وقدرتها على العمل منها ما يتعلق بالبيئة الداخلية للمؤسسة والخارجية، ولعل من أكبر المشاكل التي يعاني منها أصحاب المؤسسات الصغيرة هي تلك المتعلقة بالحصول على مصادر التمويل المختلفة.

والجزائر كغيرها من الدول سعت إلى الاهتمام بهذا القطاع الحيوي ، إدراكا لها بحاجتها الماسة والحتمية وإيمانا منها بأهمية الدور التنموي الذي يمكن أن ت ؤديه هذه المؤسسات في تنمية الاقتصاد الوطني ، لما تمتاز به من خصائص كالمرونة وقدرة التعامل مع المتغيرات التي قد تحدث على مستوى الاقتصاد المحلي أو العالمي.

وفي هذا السياق قامت الجزائر بالقيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية لإعادة تنظيم النشاط الاقتصادي وحل المشكلات التمويلية للمؤسسات الصغيرة ، وذلك بإقامة أجهزة حكومية متخصصة في تقديم الدعم المالي لهذه المؤسسات ومرافقتها في جميع المراحل لتحقيق الاستمرار والنمو، وذلك من خلال استحداث آليات خاصة مكلفة بتقديم المرافقة المالية "التمويل المصغر" الذي يشكل أداة مكافحة الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي، ودعم إنشاء المشروعات الصغيرة من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

ووفقا لهذا التوجه تأتي دراستنا هذه لتسلط الضوء على هذه الوكالة محاولين إبراز الدور الذي ت ؤديه في تمويل ودعم هذه المؤسسات.

الإشكالية:

وبناءا على ما سبق فإن إشكالية الدراسة تظهر من خلال السؤال الجوهري التالي :

ما مدى مساهمة القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة في ولاية البيض؟

انطلاقا من الإشكالية الأساسية نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية ؟

ما هي المؤسسات الصغيرة ؟

ما هي مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة ؟

ما هو القرض المصغر؟

هل تساهم الوكالة الوطنية للقرض المصغر بولاية البيض في تمويل المؤسسات الصغيرة ؟

فرضيات الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضيات أساسية وهي:

لا يوجد تعريف محدد للمؤسسات الصغيرة؛

هناك العديد من المصادر التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة ويعتبر القرض المصغر من بين هذه المصادر؛

القرض المصغر يقدم مجموعة من الخدمات إلى الأفراد الذين لا يملكون القدرة المالية من أجل القضاء على البطالة؛

تؤدي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالبيض دورا فعالا في تمويل المؤسسات الصغيرة.

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية البحث من كونه أحد أهم المجالات الاقتصادية التي تعنى بالمؤسسات الصغيرة باعتبارها أداة فعالة لإحداث التنمية الشاملة ؛ و معرفة مدى مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إنشاء وتمويل هذه المؤسسات الصغيرة.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة أساسا إلى:

- التعرف على المؤسسات الصغيرة ومصادر تمويلها والقرض المصغر كمصدر من مصادر تمويلها؛
- إبرازا دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة؛
- التعرف على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ولاية البيض وطريقة عملها وأهم الامتيازات والخدمات الممنوحة من طرفها؛
- محاولة إثراء المكتبة الجزائرية والعربية بهذا النوع من البحوث، وتكملة للدراسات السابقة

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تم اختيار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية البيض لإجراء الدراسة الميدانية.

الحدود الزمانية: دراسة الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة خلال الفترة ما بين (2005-2022) حسب المعطيات المقدمة من طرف الوكالة.

أسباب اختيار الموضوع

الأسباب الذاتية:

الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع و ارتباطه بالتخصص العلمي الذي ندرسه؛
الرغبة في إنشاء مؤسسة صغيرة مستقبلا.

الأسباب الموضوعية:

الدور الكبير الذي تمتاز به المؤسسات الصغيرة في الارتقاء باقتصاد الدول؛
مدى ارتباط هذا الموضوع بالوضع الحالي للجزائر وأهميته حيث يعتبر أهم النقاط المركز عليها حاليا.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على كل من المنهج الوصفي في الفصل النظري الذي يعتمد على جمع المعلومات والبيانات التي تساعد على الوصف الدقيق للمشكلة محل الدراسة؛ وكما اعتمدنا على دراسة حالة من خلال ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي حيث اعتمدنا عليه لأنه يتوافق مع طبيعة الدراسة والذي يضم إسقاط ميداني على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ولاية البيض.

هيكل الدراسة:

يتكون العمل الذي نحن بصدد تقديمه من مقدمة وخاتمة وفصلين:

تطرقنا في الفصل الأول إلى " **الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والقرض المصغر**" وتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث في المبحث الأول تناولنا فيه مدخل للمؤسسات الصغيرة وفي المبحث الثاني القرض المصغر كمصدر من مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة وفي المبحث الثالث عرضنا مختلف الدراسات السابقة المحلية منها والأجنبية.

الفصل الثاني تطرقنا إلى " **دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية البيض** " وتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث في المبحث الأول تناولنا مدخل للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وفي المبحث الثاني طريقة عمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وفي المبحث الثالث مراحل دراسة القرض ودوره في دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة.

ننهي هذه الدراسة بخاتمة عامة كحوصلة لأهم النتائج المتوصل إليها، وتتضمن الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة، ولكذا أهم الآفاق التي يمكن من خلالها توسيع نطاق البحث.

الفصل الأول:

الإطار النظري

للمؤسسات

الصغيرة والقرض

المصغر

تمهيد:

تشكل المؤسسات الصغيرة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، كونها تؤدي دورا هاما في ضمان وتجسيد التنمية المحلية، لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية، هو تحسين المناخ التنموي لهذه المؤسسات والدفع بها إلى تشجيع و تطوير المشاريع الصغيرة.

لذلك أطلقت الدولة عدة برامج من بينها القروض المصغرة، و التي تعتبر جزءا من التنمية الاجتماعية المستهدفة من قبل الحكومة، هذا التطور من شانه تعزيز قدرة الأفراد والسكان على الدعم الذاتي، من اجل تحقيق مستوى معيشي لائق وفرص عمل مجدية.

وبناءا على ما سبق، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة، وكذا القرض المصغر فكان تقسيم الفصل كالآتي:

المبحث الأول: مدخل للمؤسسات الصغيرة؛

المبحث الثاني: القرض المصغر كمصدر من مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة؛

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مدخل للمؤسسات الصغيرة

أصبحت المؤسسات الصغيرة تحظى باهتمام بالغ في الوقت الراهن وذلك لدورها الحيوي الذي تلعبه في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، لكن اختلفت الآراء والتعاريف في تعريف شامل وموحد لهذه المؤسسات، ويختلف تعريف المؤسسات الصغيرة من دولة لأخرى حسب إمكانياتها وقدراتها الاقتصادية والاجتماعية، كما تم اعتماد مجموعة من المعايير لتعريفها.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة

أولا: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة

إن إعطاء تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة يعتمد على العديد من المعايير:

1: المعايير الكمية : من أهم المعايير التي تعتمد في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة نجد: (خبابه، 2013، الصفحات 13-16)

- ✓ **معيار رأس المال:** يعتبر هذا المعيار من أهم معايير التصنيف لأنه يعكس الطاقة الإنتاجية والاستثمارية، إلا أنه يبقى مختلف من دولة إلى أخرى؛
- ✓ **معيار حجم الموجودات:** أي ما تمتلكه المؤسسة من أصول ثابتة؛
- ✓ **معيار العمالة:** من أكثر المعايير استعمالا وذلك من خلال:
  - بساطة الاستخدام والتطبيق؛
  - سهولة الحصول على المعلومات؛
  - الثبات النسبي.
- ✓ **معيار رقم الأعمال:** يعتبر معيار رقم الأعمال من المعايير الحديثة والمهمة في تصنيف المؤسسات من حيث الحجم، ويستخدم لقياس مستوى نشاط المؤسسات وقدرتها التنافسية ولكن يبقى مشكل اختلاف قيمة المبيعات بين السنوات فقد تنخفض أو ترتفع ويواجهها مشكل التضخم؛ (قنيدرة، 2009-2010، صفحة 54)
- ✓ **معيار معامل رأس المال:** يمثل معيار معامل رأس المال قسمة حجم الاستثمار على عدد العمال ويعني مقدار الإضافة في رأس المال المطلوبة لتوظيف عامل في المؤسسة، عادة ما تكون النسبة منخفضة في القطاعات

التي تتميز بقلة رأس المال بصفة عامة كقطع الخدمات والتجارة، وتكون مرتفعة في القطاع الصناعي. (قروش، 2016-2017، صفحة 07)

2: **المعايير النوعية:** من أهم المعايير النوعية التي تعتمد في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة نجد: (خبابه، 2013، الصفحات 15-16)

- ✓ **قيمة المبيعات:** هناك من يصنف هذا المعيار ضمن المعايير النوعية غير أنه كمي في قياسه ولكن نوعي في مدلوله، ذلك أن قسمة المبيعات وحجمها إنما يتحدد حسب السوق وكذا نوعية المنتجة؛
- ✓ **المعيار القانوني:** يتوقف شكل المؤسسة القانوني على طبيعة رأس المال وكذا مصادره وحجمه، فعادة ما تأخذ المؤسسات الصغيرة شكل مشاريع عائلية (شركات الأشخاص) والشركات التضامنية أو الوكالات أو شركات التوصية بالأسهم ولكن عادة لا تكون في شكل شركة ذات أسهم؛
- ✓ **معيار الإدارة (التنظيم):** تتوفر فيه خاصيتين أو أكثر من الخصائص التالية:
  - الجمع بين الملكية والإدارة؛
  - قلة عدد مالكي رأس المال؛
  - ضيق نطاق العمل؛
  - صغر الحجم الطاقة الإنتاجية؛
  - تحمل طابع الشخصي بشكل كبير.
- ✓ **معيار الاستقلالية:** المؤسسة الصغيرة هي التي تكون مستقلة، أي أنها تملك على الأقل 50 من رأس مالها ولكن في بعض الدول قد تكون النسبة أقل من ذلك؛
- ✓ **المعيار التكنولوجي** : حسب هذا المعيار فإن المؤسسات الصغيرة هي تلك المؤسسات التي تستعمل أساليب إنتاجية بسيطة مقارنة مع المؤسسات الكبرى.

بعد التعرض لأهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة، ننتقل إلى إبراز مختلف التعاريف المعتمدة لبعض المنظمات والدول.

ثانيا: تعريف المؤسسات الصغيرة

1 -يقصد بالمشروعات الصغيرة هي تلك الأنشطة الاقتصادية ذات الكيانات المحددة والتي يتراوح عدد العاملين فيها بين خمسة إلى عشرة أشخاص، وإن مشروعات الأعمال الصغيرة هي التي تتحدد بأنشطة محددة وتمارس عملياتها وفعاليتها الاقتصادية في مناطق جغرافية معينة، في حين يقسم بعض الباحثين الأعمال الصغيرة من

خلال طبيعة نشاط المشروع مثل مخازن للملابس، محطة الخدمة، مخزون مجوهرات وغيرها. (فلاح، 2006، صفحة 21)

2 -**التعريف الأمريكي**: "حيث عرفت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) المشروع الصغير بأنه ذلك المشروع الذي يتراوح عدد العمال فيه من 5 إلى 200 عامل". (طشطوش، 2012، صفحة 18)

3 -عرفت "**إدارة المشروعات الصغيرة " في الولايات المتحدة الأمريكية** المشروع الصغير بأنه المنشأة التي تملك وتدار بشكل مستقل ولا يكون لديها القدرة على السيطرة (الهيمنة) في مجالها وحجم مبيعاتها السنوي قليل نسبيا ويعمل بها عدد قليل جدا من العاملين بالمقارنة بالشركات الأخرى في نفس الصناعة. (غدير أحمد و كيحلي، يومي 18-19 أفريل 2012)

4 -تعريف البنك الدولي للمشروع الصغير: "هي التي تضم أقل من 50 موظفا، وكل من إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى 03 ملايين دولار أمريكي". (سليمان و عواطف، 2011، صفحة 3)

5 -**قد يعرف المشروع الصغير** "المشروع الذي يخلق عملا بدرجة مخاطرة عالية أو عدم تأكد علي لغرض تحقيق الربحية والنمو عن طريق التعرف على الرص المتاحة وتجميع الموارد الضرورية لإنشاء المشروع". (العطية، 2009، صفحة 15)

6 -وحسب **برنامج الأمم المتحدة لتنمية والتجارة "الأونكتاد** " فتعريف المؤسسة الصغيرة الناشئة يستند إلى حجم العمالة، حيث عرفت أنها تلك المؤسسة التي يعمل بها من 20-100 عامل فأقل، أما الإتحاد الأوروبي فيصف المؤسسة الصغيرة الناشئة بأنها صغيرة إذا كان عدد العاملين بها أقل من 50 عامل. (قرامطية، 2022، صفحة 129)

7 -**تعريف منظمة العمل الدولية**: فقد عرفتها بأنها وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلعا وخدمات وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية بالبلدان النامية.

8 -**التعريف الأوروبي**: كذلك فإن الاتحاد الأوروبي قام بإعطاء تعريف كمي للمشروع الصغير بمحددات الآتية: (طشطوش، 2012، صفحة 20)

- حجم تداول السنوي لا يزيد عن 16 مليون جنيه إسترليني.
- حجم رأس مال المستثمر لا يزيد عن 8 مليون جنيه إسترليني.
- عدد من العمال والموظفين لا يزيد عن 250 عامل و موظف.

9 -**تعريف جنوب شرق آسيا**: لقد أوجدت دول جنوب شرق آسيا لها تعريفات ومعايير قياس للمشاريع الصغيرة تختلف عن تلك المعمول في بريطانيا وأمريكا وذلك لأنها قد لا تتلائم مع واقع الحال عندها فكما أسلفنا

فإنه من الصعوبة بما كان إيجاد تعريف واحد، شامل ومانع للمشروع الصغير، ذلك أن ظروف و مواصفات النشاط الاقتصادي والمستوى المعيشة يختلف من دولة إلى أخرى (طشطوش، 2012، صفحة 20).

الجدول رقم (1-1): تعريف المؤسسات الصغيرة لبعض الدول حسب معيار عدد العمال

الرقم	الدولة	معيار القياس كحد أقصى
1	اندونيسيا	أقل من 19 عامل
2	ماليزيا	أقل من 25 عامل
3	الفيليبين	أقل من 99 عامل
4	سنغافورة	أقل من 50 عامل
5	تايلاند	أقل من 50 عامل

المصدر: (طشطوش، 2012، صفحة 21)

10 **التعريف المصري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** قامت وزارة التخطيط بمصر بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقانون رقم 141 لسنة 2004، بإصدار قانون تنمية المنشآت الصغيرة، في تحديد المشروعات الصغيرة برأس المال، فكل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدماتيا أو تجاريا لا يقل رأسمالها المدفوع عن 50 ألف جنيه مصري ولا يتجاوز مليون جنيه، ولا يزيد عدد العاملين فيها عن 50 عامل تعتبر منشأة صغيرة. (قميحة، 2017-2018، صفحة 41)

11 **تعريف المشرع الجزائري:** حسب المادة الرابعة من القانون السابق، تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها: كل مؤسسة إنتاج سلع و/ أو خدمات مهما كانت طبيعتها القانونية، تشغل من 1 إلى 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج، كما تتوفر على الاستقلالية، بحيث لا يمتلك رأسمالها ب 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف م ص م. (بعيط، 2016-2017، صفحة 126)

وتجدر الإشارة إلى أن تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة بينه القانون رقم 18/01 في المادة 06

حسب ما يبينه الجدول أدناه:

الجدول رقم (1-2): تعريف المؤسسات الصغيرة حسب القانون 18/01

المؤسسة	المستخدمون	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج

المصدر : (بعيط، 2016-2017، صفحة 126)

المادة 9: تعرف المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي تشغل ما بين 10 و 49 عامل ورقم أعمالها لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري. (عايب، 2018-2019، صفحة 119)

من التعاريف السابقة نلاحظ أن تعريف المؤسسات الصغيرة يختلف من دولة لأخرى ومن منظمة لأخرى، ويتحدد وفقا لمعيار واحد أو معيارين أو أكثر كما أن المعيار البارز في تعريف هذه المؤسسات هو حجم العمالة (عدد العمال) كما أنه يستحيل إيجاد تعريف واحد شامل للمؤسسات الصغيرة وذلك لاعتبارات كثيرة منها اختلاف مستويات النمو الاقتصادي فنجد أن مؤسسة صغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية تكون كبيرة بالنسبة لبلد نامي كالجزائر.

المطلب الثاني: خصائص وأهمية المؤسسات الصغيرة

أولا : خصائص المؤسسات الصغيرة

من أهم الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل واضح عن باقي المؤسسات نذكر منها: (دعوادي، 2017، صفحة 3)

- سهولة تكوين هذا النوع من المؤسسات؛
- انخفاض الاحتياجات المالية لتمويل هذه المشروعات مقارنة بالمشروعات الكبيرة، وهذه خاصية شجعت أصحاب المدخرات القليلة والمتوسطة إلى اللجوء إلى إقامة مثل هذه المشاريع دون مشاركة الآخرين؛
- توفير الوظائف الجديدة؛
- قدرة هذه المشاريع على الانتشار الواسع بين المناطق والمحافظات والأقاليم؛
- تقديم منتجات وخدمات جديدة؛
- المشروعات الصغيرة تعتبر مكملة للمشروعات الكبيرة؛

- توفير احتياجات المؤسسات الكبيرة؛
- ارتباط حياة المؤسسة بحياة مالكيها؛
- الصعوبة في التوسع؛
- يغلب على أنشطتها الطابع الفردي في مجال الإدارة والتخطيط والتسويق وخاصة الصغيرة منها، وفي كثير من الأحيان تكون عائلية من حيث الإدارة والعاملين؛
- بساطة الهيكل التنظيمي، حيث أن الإدارة المباشرة تكون من قبل صاحب المشروع فشلا عن تخيط وإدارة الإنتاج والتسويق والعمليات المالية، كما أن درجة المخاطرة ليست كبيرة؛
- لا يحتاج العاملين إلى مؤهلات عالية للعمل في هذه المؤسسات لمحدودية رأس المال المستثمر وبساطة التكنولوجيا المستخدمة؛
- تتمتع بقدر من التكيف وفقا لظروف السوق سواء من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود.

المؤسسات الصغيرة جملة من الخصائص لتي تميزها عن باقي أنواع المؤسسات الأخرى منها ما هو ايجابي ومنها ما هو سلبي نذكرها في الآتي: (حنيفي، 2018-2019، صفحة 68)

- ميزة صغر الحجم وقلة التخصص هي نقط ايجابية تساعد على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية مهما كانت محلية أو دولية وذلك مع انفتاح الاقتصادي والعولمة الاقتصادية .
- انخفاض درجة الخطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات الكبيرة الحجم.
- الاعتماد على الموارد الأولية المحلية وهذا ما يخفض من تكلفة الإنتاج وهذا ما يزيد في تشجيع التنمية المحلية.
- تميزها بالمرونة العالية تساعدها على البقاء والتكيف مع احتياجات السوق.
- مساهمتها في امتصاص البطالة.
- دقة الإنتاج والتخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة والاستفادة من نتائج البحث العلمي مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية العالية.
- تدني قدرتها الذاتية على التطور والتوسع نظرا لإهمال جوانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميتها وضروري.
- الطابع الشخصي للمؤسسات الصغيرة .

ومن بين الخصائص المميزة للمشروع الصغير: (العطية، 2009، صفحة 15)

- يدار من قبل المالكين؛
- يتميز بالطابع الشخصي؛
- محليا في عملياته؛
- يعتمد بدرجة عالية على الموارد المالية الداخلية في تأسيسه ونموه.

ثانيا: أهمية المؤسسات الصغيرة

إن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة يعود إلى الأهمية البالغة لهذا الشكل من المؤسسات ولعل أهميتها تكمن في النقاط التالية : (خبابه، 2013، الصفحات 35-36)

- استيعاب القدرة الكاملة لدى الأفراد خاصة منهم الكفاءات والمهارات؛
- إحداث التوازن الجهوي ذلك إن هذا النوع من المؤسسات سهل إنشاء في المناطق المنعزلة والنائية؛
- تدعيم النسيج الاقتصادي وخلق بعض التكامل لأن المؤسسات الصغيرة تنشط في مجالات مختلفة فلاحية وخدماتية ما يجعل الاقتصاد الوطني يتسم ببعض التوازن؛
- تساعد على الاستقرار الاجتماعي لكثير من الأفراد عن طريق خلق مناصب عمل ففي الولايات المتحدة الأمريكية نصف اليد العاملة توظفها هذه المؤسسات؛
- تدعيم المؤسسات الكبرى في نشاطها عن طريق ما يعرف بالمناوبة؛
- تفاعلها المباشر مع المستهلك يجعلها قادرة أكثر على توفير وتلبية رغباته الأساسية؛
- الإبداع والابتكار؛
- مساهمة هذه المؤسسات في حماية البيئة لأن العديد منها يعتمد على مخرجات و نفايات المؤسسات الصناعية الكبرى؛
- خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني وبالتالي المساهمة في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية.

المطلب الثالث: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك العديد من الأشكال في المؤسسات الصغيرة والتي تختلف من مؤسسة إلى أخرى وذلك حسب عدة معايير والتي تتمثل في:

أولا: تصنيف المؤسسات الصغيرة حسب المعيار القانوني:

تنقسم المؤسسات الصغيرة حسب هذا المعيار إلى (هالم، 2016-2017، صفحة 37):

- **مؤسسات فردية:** وهي المؤسسة التي يمتلكها ويديرها فرد واحد، حيث يقوم باتخاذ جميع القرارات وفي المقابل يحصل على الأرباح، وهو المسئول الأول والأخير عن النتائج أعمال المؤسسة من أرباح أو خسائر.
- **مؤسسات الشركات:** هي المؤسسات تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر، يلتزم كل طرف بتقديم حصة من المال أو العمل لاقتسام ما قد ينشأ من الأرباح أو الخسائر في هذه المؤسسة.

ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة حسب معيار طبيعة الملكية:

تنقسم المؤسسات الصغيرة حسب هذا المعيار إلى (هالم، 2016-2017، صفحة 38):

- **مؤسسات خاصة:** هي مؤسسات تعود ملكيتها إلى الفرد أو المجموعة من الأفراد (شركات أشخاص، شركات أموال.....الخ).
- **مؤسسات مختلطة:** هي المؤسسات تعود ملكيتها بصورة مشتركة القطاع العام والخاص، أي تجمع بين الملكية العامة والملكية الخاصة.
- **مؤسسات عامة:** هي مؤسسات تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسئولين عنها التصرف فيها دون موفقة من الدولة، ولا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك ، والأشخاص الذين ينوبون على الحكومة في إدارة المؤسسات العامة مسئولون عن أعمالهم هذه اتجاه الدولة وفقا للقوانين العامة لها، وتهدف المؤسسات العمومية من خلال نشاطها الاقتصادي إلى تحقيق مصلحة المجتمع وليس هناك أهمية كبيرة للربح في هذا النوع من المؤسسات وإنما هدفها الأساسي تحقيق أقصى ما يمكن من الأهداف العامة بمعنى تحقيق أقصى الإنتاج وبذلك يمكن أن يتحقق الربح.

ثالثا: تصنيف المؤسسات الصغيرة حسب معيار الطبيعة الاقتصادية للنشاط

يمكن توضيح المجالات التي تعمل فيها المشاريع الصغيرة على النحو التالي: (مولاي، 2020، الصفحات 118-119)

1 -**مشاريع التنمية الصناعية:** يقصد بمشاريع التنمية الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة، أو تحويل المواد النصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع وتعبئتها وتغليفها.

2 -**نشاط التعدين:** هي تلك المشاريع التي تنهض بإحدى العمليات وأنشطة المناجم والمحاجر المعتمدة عل العمالة والمجهود البشري بصورة أساسية وتستغل موارد تتركز على سطح الأرض أو في الأعماق القريبة ولا تتطلب عند اكتشافها عملية تكنولوجية معقدة ، ولا تحتاج إلى آلات باهظة التكاليف.

3 -**مشاريع التنمية الزراعية:** وتمس النشاطات التالية:

- مشاريع الثروة الزراعية؛
- مشاريع الثروة الحيوانية؛
- مشاريع الثروة السمكية.

4 -**نشاط المقاولات:** يقصد بالمقاولات اعتياد المقاول بإتمام الأعمال المعينة للغير بمقابل مثل :

- مقاولات الإنشاءات المدنية كالمباني؛
- مقاولات المشاريع الكهربائية كمحطات توليد الكهرباء؛
- مقاولات المشاريع الميكانيكية كمحطات تحليه المياه.

5 -**مؤسسات التنمية الخدمية والإنتاجية:** تضم كلا من المؤسسة التنمية الخدمية والتي تشمل مؤسسات التي تقوم بخدمات مصرفية، الفندقية، السياحية، ....الخ، بالإضافة إلى المؤسسات التجارية وتشمل المتاجر بجميع أنوعها مثل المتاجر العامة المتاجر المتخصصة في النوع معين من السلع كالأثاث، ومتاجر السوبر ماركت.

المبحث الثاني: القرض المصغر كمصدر من مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة

يعتبر مشكل التمويل من أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة فنجاح هذه المؤسسات مرتبط بتوفير مصادر التمويل الملائمة، ومن بين المصادر المختلفة نجد القرض المصغر الذي يعد مصدر تمويل ملائم ومناسب لهذا النوع من المؤسسات.

المطلب الأول:ماهية التمويل ومصادره في المؤسسات الصغيرة

أولا: تعريف تمويل المؤسسات الصغيرة

نقصد بالتمويل تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي وتعتمد المشروعات في الأساس على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها، فإذا لم تفي بذلك اتجهت لتلك المشروعات إلى غيرها ممن يملكون فائضا من الأموال لسد هذا العجز، ولهذا ينصرف المعني الخاص للتمويل إلى أنه " نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي." (خبابه، 2013، صفحة 206)

" هو توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاستثمارية وتطويرها وذلك في أوقات الحاجة إليها، إذ أنه يخص المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات وأن يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب " (العشي، 2014-2015، صفحة 34)

" يمكن تعريف التمويل أيضا انه "تلك المجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل المؤسسة وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل الأموال من اجل تغطية استثمارات المؤسسة" (بوجمعة، 2016، صفحة 3)

"هو عملية تقديم الأموال، أو الحصول عليها من الجهات المختلفة، سواء أكانت مؤسسات تمويل أم شركات، أم أفراد، لطالبيها (جهات طالبة لها)، بغرض الاستفادة من هذه الأموال استهلاكيا، أو استثمارها في المشاريع الإنتاجية، والهدف من هذه العملية هو الحصول على الأرباح" (قتيبة، 2013، صفحة 53)

ثانيا: أهمية التمويل للمؤسسات الصغيرة

تتبع أهمية التمويل للمؤسسات الصغيرة من أهمية تلك المؤسسات لاقتصاديات الدول جميعا، ذلك لأنها : (خبابه، 2013، الصفحات 206-207)

- أساس الإنتاج وأصل النشاط الاقتصادي الذي بدأ بمشروعات صغيرة قبل أن تظهر المشروعات الكبيرة.
- قادرة على تنمية الاقتصاد وتحديث الصناعة.
- قادرة على التخفيف من مشكلة البطالة.
- قادرة على خلق روح التكامل والتنافس بين المشروعات.
- قادرة على تطوير المستوى المعيشي للأفراد ، وتضييق الفجوة بين الادخار والاستثمار.
- قادرة على توسيع قاعدة ملكية للقطاع الخاص .

ثالثا: أهداف التمويل

تتجلى أهداف التمويل من خلال أهمية ودور التمويل وتتمثل فيما يلي : (العشي، 2014-2015، صفحة 35)

- توفير السيولة الضرورية للمشروع الاستثماري لاقتناء التجهيزات والمعدات اللازمة لنشاطه؛
- تسهيل مختلف التدفقات النقدية والمالية لضمان توظيف الموارد بين الهيئات المالية والأعوان الاقتصاديين؛

- تغطية جزء من تكاليف المشروع الاستثماري؛
- إن للتمويل تبعات ومخاطر مختلفة ، هذا ما يستدعي تعاون بين القطاع المصرفي والمؤسسات المالية لتوفير منتجات تمويلية مثلى.

رابعا: مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة

يمكن تقسيم هذه المصادر حسب عدة معايير من بينها المعايير الثلاث التالية: (خبابه، 2013، صفحة 208)

- **معيار الملكية:** تمويل ذاتي والتمويل عن طريق الديون.
- **معايير الزمن** : وتعني بها تاريخ الاستحقاق، ويشمل التمويل القصير الأجل والمتوسط وطويل الأجل.
- **معيار طبيعة الجهة الممولة** : ويشمل تمويل الرسمي، شبه رسمي وتمويل غير رسمي

وسنعتمد في بحثنا على هذه المعيار الأخير نظرا لكوننا سنتحدث عن المؤسسات المالية والتي تقع ضمن إطار التمويل الرسمي.

- **التمويل الرسمي:** وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك، وشركات التأمين، وصناديق التوفير والادخار، أسواق رأس المال.
- **تمويل غير الرسمي:** وذلك من خلال قنوات التي تعمل في الغالب خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة، كالاقتراض من الأهل والأصدقاء، المرابيين، ووكلاء المبيعات، وجمعيات الادخار والائتمان.....الخ، ويقدم التمويل الغير الرسمي غالبا معظم الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة.
- **التمويل شبه الرسمي:** وذلك من خلال الاعتماد في توفير مصادر الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الصغيرة على مؤسسات التمويل الرسمية، وفي اقتراضها على الأساليب الغير رسمية ، وذلك من خلال عدة برامج أو نظم فرعية كإقراض المجموعات، والمؤسسات المالية التعاونية ، وصناديق التنمية المحلية .....الخ .

المطلب الثاني: نشأة وتعريف القرض المصغر

أولا: نشأة فكرة القرض المصغر

تعود بوادر ظهور فكرة القرض المصغر إلى الأستاذ مُحَمَّد يونس أستاذ الاقتصاد السابق بجامعة "سيتاجونج" إحدى الجامعات الكبرى في بنغلادش، وهذا من خلال إنشائه سنة 1979 "بنك جرامين Grameen Bank"، وجاءت فكرة إنشاء هذا البنك من منطلق إدراكه العراقيل التي تواجه ذوي الدخول المتدنية في الحصول

على مبالغ تسمح لهم بالقيام بأنشطة تدر عليهم دخلا على أساس أن المؤسسات المالية تتشدد في منح القروض لا يمتلكون ضمانات. (غوفي و غقال، 2018، صفحة 36)

تعود فكرة القروض المصغرة والمتناهية الصغر إلى مُحَمَّد يونس البنغالي الذي حاز جائزة نوبل للسلام عام 2006، والذي كان يعمل في كلية الاقتصاد في جامعة " شيتاكونغ " في دكا، فكر في مساعدة المزارعين الفقراء الذين يرهنون أراضيهم لدى البنوك مقابل قروض مرتفعة الفوائد، فاقترح فكرة "القرض المصغر" والذي يتم بموجبه تقديم القروض لعشرات المزارعين، من دون ضرورة للضمانات التي عادة ما تطلبها البنوك التجارية، والتي تؤدي إلى استبعاد الفقراء من المشاركة الاقتصادية لعدم امتلاكهم أي أصول تصلح لأن تشكل ضمانا لما يحصلون عليه من القروض، وافتقارها إلى المال الذي يسمح لهم بالقيام بنشاط اقتصادي، ثم أطلق مشروع " **غرامين بنك**" grameen bank" وتعني بالبنغالية " مصرف القرية " وفي عام 1977 الذي نال صفته المصرفية سنة 1983 وقدم منذ نشأته حوالي 69.4% مليار دولار كقروض صغيرة سدد مقترضون 99% منها.

وكانت الفئة الأكثر استفادة من القروض هي النساء، حيث أن البروفيسور مُحَمَّد يونس تعب من رؤية النساء غير قادرات على الاستفادة من البنوك المحلية والقروض من أجل تجارتهم الصغيرة ، فمنحهم من جيبه الخاص مبالغ بسيطة تعوض بنسبة 100%. (دليوح، 2012-2013، صفحة 68)

ثانيا: تعريف القرض المصغر

يعرف القرض المصغر على أنه سلفه صغيرة الحجم مخصصة لاقتناء عتاد بسيط يتم تسديده على مرحلة قصيرة، ويمنح حسب الصيغ تتوافق واحتياجات نشاطات الأشخاص المعنيين ، يوجه القرض المصغر إلى إحداث الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة في المنزل من خلال اقتناء العتاد الصغير اللازم لانطلاق المشروع، ولشراء مواد أولية ، وذلك قصد ترقية الشغل الحر (الشغل الذاتي) والشغل المنجز بمقر السكن وكذا النشاطات التجارية المنتجة. (بعيط، 2016-2017، صفحة 63)

كما يعرف على أنه قرض يمنح لفئات المواطنين بدون دخل و/أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم، يهدف إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستهدفين عبر إحداث الأنشطة المنتجة والخدمات وكذا الأنشطة التجارية، يوجه القرض المصغر إلى إحداث الأنشطة في المنزل، باقتناء العتاد الصغير والمواد اللازمة للشروع في النشاط، ويغطي أيضا النفقات الضرورية لانطلاق النشاط" (جمعة، 2017، صفحة 193)

وردت عدة تعريفات للقروض المصغرة نذكر منها:

تعريف للمكتب الدولي للعمل : القرض المصغر يشير إلى جميع الخدمات المالية شبه المصرفية (القروض والضمانات) والتي تتعلق بمبالغ صغيرة، أما منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية الأوروبية عرفت القرض المصغر على انه هو الحصول على تمويل مشروعات صغيرة، يستفيد منها الأشخاص المهمّشين، الذين يتطلعون إلى خلق فرص عمل خاصة بهم، في ظل غياب آفاق مهنية أخرى، والوصول إلى مصادر التمويل التقليدية غير ممكنة، بينما الفقه فيعرفه على انه سلفه صغيرة الحجم مخصصة لاقتناء عتاد بسيط يتم تسديده على مرحلة قصيرة، و تمنح حسب صيغ متوافق واحتياجات نشاطات الأشخاص المعنيين، يوجه إلى إحداث الأنشطة بما في ذلك الأنشطة التي تمارس في المنزل من خلال اقتناء العتاد الصغير اللازم لانطلاق المشروع و شراء المواد الأولية،و ذلك قصد ترقية الشغل الحر و الشغل المنجز بمقر السكان و كذا الأنشطة التجارية. (جلجال، 2020، صفحة 406)

التمويل المصغر: "يقصد بالتمويل الأصغر تلك البرامج التي تركز على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية، وليس خدمات الإقراض فقط للأفراد الذين ليس لديهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية الرسمية، القادرين في نفس الوقت على بدء مشروعات استثمارية مدرة للدخل، بمعنى أنه يأتي لمعالجة الفقر والبطالة، إضافة إلى معالجة مشكل الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي الذي يعانيه الكثير من الأفراد قليلي المردودية وكثيري المخاطرة من وجهة نظر المؤسسات المالية الرسمية. (ولد الصافي، علماوي، و بن عبد الرحمان، 2020)

التمويل الأصغر "هو نوع من الخدمات المصرفية التي توفر الوصول إلى الخدمات المالية وغير المالية لذوي الدخل المنخفض أو العاطلين عن العمل، يعتبر التمويل الأصغر أداة قوية لتمكين الفقراء وخاصة النساء على مستوى العالم وخاصة في البلدان النامية" (Ali Khan & Noreen, 2012)

أما **المشرع الجزائري** عرف القرض المصغر بناء على المرسوم رقم 11-133 المؤرخ في 22مارس 2011 والمتعلق بجهاز القرض المصغر، حيث نص عليها في المادة الثانية من نفس المرسوم الرئاسي القرض المصغر قرض يمنح لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير مستقر وغير منتظم و يهدف إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستهدفين عبر إحداث الأنشطة المنتجة السلع والخدمات وكذا الأنشطة التجارية.

المطلب الثالث: خصائص وأهداف القرض المصغر وأهميته في تمويل المؤسسات الصغيرة

أولا: خصائص القرض المصغر

للقرض المصغر العديد من الخصائص نذكرها فيما يلي: (جلجال، 2020، الصفحات 406-407)

- تساهم إلى حد كبير في تخفيض معدلات البطالة وتوفر فرص عمل متنوعة لسهولة وتوفير متطلبات البيئة الأساسية لها، والتي تتميز بانخفاض لعدم حاجاتها لتقنية عالية أو رأس مال كبير؛
- تحافظ على الأعمال التراثية (الصناعات التقليدية) حيث تسهل تشغيل الأيدي العملة دون الحاجة لمكان مخصص فكثير منهم يعتمد على ما تنتجه الأسر في منازلها، وتدار عملية التسويق إما بطرق تعاونية أو فردية؛
- تتميز بالمرونة في مواجهة التقلبات الاقتصادية، وتدعم سياسة الاكتفاء الذاتي لبعض السلع والخدمات، والتقليل من الاستيراد والمساهمة الفعلية في دعم الناتج القومي؛
- توفر المشروعات الصغيرة سلعا وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود، والتي تسعى للحصول عليها بأسعار منخفضة نسبيا، تتفق مع قدراتها الشرائية مع قلة جودتها؛
- تشكل القروض المصغرة عاملا مهما في تنمية المناطق الريفية، مما يخفض دوافع الهجرة إلى المدن والنزوح الريفي؛
- تعتمد المشروعات الصغيرة بشكل كبير على الموارد المحلية مما يوفر حماية للعملة المحلية مع إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل أفضل.

ثانيا: أهداف القرض المصغر

بصفة عامة يهدف القرض المصغر إلى: (طويطي و وزاني، جوان 2017، صفحة 85)

- ✓ **الهدف السياسي**: البحث عن الاستقرار والشراكة الاجتماعية عن طريق تشجيع سكان الأرياف للعودة إلى أراضيهم.
- ✓ **الهدف الاقتصادي**: ويتم ذلك بإنشاء نشاطات مختلفة وتحسين الوضعية المعيشية عن طريق رفع الدخل الفردي من أجل زيادة ثروات البلاد.
- ✓ **الهدف الاجتماعي**: تحسين الدخول وظروف الحياة للفئات الضعيفة وخاصة لذوي الدخل المحدود.

بالإضافة إلى الأهداف العامة هناك أهداف أخرى ارتأينا ذكرها وهي: (غوفي و غقال، 2018، صفحة 36)

- المساهمة في خلق فرص للتشغيل الذاتي للطاقات البشرية غير المستغلة؛
- إتاحة التسهيلات المصرفية للرجال والنساء الفقراء؛
- احتواء الفئات المحرومة وتهيئة الجو المناسب لها؛
- القضاء على استغلال مقرضي الأموال؛
- القضاء على الحلقة المفرغة من دخل منخفض —استثمار منخفض- دخل منخفض، والتحول إلى وضع جديد دخل منخفض —ائتمان —استثمار- مزيد من الدخل.

ثالثا: أهمية القرض المصغر

تتمثل أهمية القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة وهي: (بعيط، 2016-2017، صفحة 63)

- تخفيف الفقر؛
- تخفيف البطالة؛
- رفع مستوى المعيشة؛
- زيادة وترشيد المدخرات المحلية ؛
- استخدام التكنولوجيا المحلية؛
- توفير الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة ؛
- توفير تشكيلة السلع الأساسية بأسعار منافسة؛
- توفير الخدمات وخدمات الإنتاج؛
- استخدام العمالة الماهرة وغير الماهرة؛
- استخدام الخدمات المحلية؛
- تحويل الأنشطة غير الرسمية وغير المنظمة إلى أنشطة رسمية ومنظمة؛
- المساهمة في تحقيق التنمية المكانية بقدرتها على التوطن في المجتمعات الجديدة.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

سيتم خلال هذا المبحث عرض مختلف الدراسات السابقة التي تناولت المؤسسات الصغيرة أو القرض المصغر وبالأخص مشكلة التمويل ، وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، تناولنا في المطلب الأول الدراسات المحلية ، وفي المطلب الثاني الدراسات الأجنبية ، وفي المطلب الثالث عرضنا أوجه الاختلاف وأوجه التشابه لدراستنا مع الدراسات السابقة.

المطلب الأول: دراسات سابقة محلية

- **دراسة العايب ياسين:** بعنوان "**إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" أطروحة الدكتوراه،** كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، **2011/2010**.

تمحورت إشكالية الدراسة فيما إن كان يكمن جوهر مشكلة التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصوصيتها المالية أم في محيطها الخارجي، اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن التمويل لا يزال يتميز بضيق كبير من تنوع وتعدد خدماته ولا يمكن إرجاع مشكل التمويل إلى ضعف الخصائص المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فحسب بل ترجع بنسبة كبيرة إلى ساسة التمويل في الجزائر، لذلك نجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب خصوصيتها المالية اتجاه النظرية المالية الحديثة فإن لديها أيضا خصوصية اتجاه ضيق مصادر التمويل واتجاه العديد من العراقيل الأخرى التي تؤثر مباشرة في حصولها على التمويل الملائم، كما بينت الدراسة ضعف هيكل الاستدانة للمؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يعبر عن ضغوطات الدخول إلى سوق التمويل وضعف التوسع في نشاط المؤسسة والذي يفرض عليها الانفتاح على المصادر الخارجية للتمويل.

- **دراسة زهية قرامطية** بعنوان " **دراسة تحليلية تقييمية لدور الوكالة الوطنية للقرض المصغرة في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة الناشئة في الجزائر"** مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 17، العدد 02 – 2022-

تمحورت الإشكالية إلى معرفة دور الوكالة الوطنية للقرض المصغر في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة الناشئة في الجزائر، اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الوكالة الوطنية للقرض المصغر في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة الناشئة في الجزائر من خلال التطرق لإحصائيات القرض المصغر المطبقة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لتمويل الأسر المنتجة، وسلطت الدراسة الضوء على تقييم عمل هذه الوكالة إلى غاية تاريخ 30 جوان 2022، ومدى مساهمتها في توفير مناصب الشغل وخلصت الدراسة إلى

أن القرض المصغر في الجزائر قدم حلولا فعالة ، عملية وواقعية لمكافحة البطالة ولو بنسب منخفضة ومن خلال فئات محددة شملتها إعانات وقروض مقدمة من الوكالة الوطنية لقرض المصغر.

- **هالم سليمة:** بعنوان " **هيئات الدعم والتمويل في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– دراسة تقييمية للفترة 2004–2014**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، اقتصاديات إدارة الأعمال جامعة مُحَّد خيضر –بسكرة– 2017/2016.

تمحورت الإشكالية حول الدور الذي تلعبه هيئات الدعم والتمويل الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تطوير وترقية هذه الأخيرة، اعتمدت بشكل كبير على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي بالإضافة إلى المنهج التاريخي والتطبيقي في دراسة الحالة، هدفت الدراسة إلى معرفة مدى نجاح السياسة الحكومية الجزائرية في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دراسة مجموعة من الهيئات التي تسعى إلى توفير الدعم لها والمساعدة في توفير احتياجاتها المالية والتقليل من المشاكل التي تواجهها في هذا المجال، وخلصت الدراسة إلى هذه الأخيرة أداة ذات فعالية في توفير مصادر تمويلية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذه المؤسسات على الرغم من الاهتمام المتزايد بها والدعم المالي الذي تتلقاه من الهيئات الحكومية لا زالت تعاني من مشاكل في الجانب التمويلي وذلك نتيجة لعدة أسباب من أبرزها عدم وجود مرافقة فعلية طيلة السنوات الأولى من بداية نشاطها.

- **دراسة بوجمعة مهدية:** بعنوان " **دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر –دراسة حالة قاع الصناعات التقليدية والحرف بالجزائر–** " **مذكرة** لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 – 2016.

تمحورت إشكالية الدراسة حول مدى مساهمة القرض المصغر الممنوح من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشاريع المصغرة وخلق فرص عمل، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كما هدفت الدراسة إلى تقييم نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من خلال التمويل المصغر لقطاع الصناعات التقليدية والحرف والاهتمام به كقطاع هام، خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: القرض المصغر أداة لمحاربة البطالة وتحسين الظروف المعيشية للفئة المهمشة اجتماعيا واقتصاديا من خلال استحداث مناصب شغل تمكنهم من توفير مداخيل، بالرغم من نجاح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلا أنها تعاني من بعض المعوقات متعلقة بالإطار التنظيمي للوكالة ومنها ما هو متعلق بالجهاز المشرف على الوكالة أو الفئة المستفيدة. ساهمت الوكالة

الوطنية لتسيير القرض المصغر من تمويل الحرفيين باقتناء المعدات اللازمة والمادة الأولية للنشاط وذلك على كل مستويات المناطق الجغرافية من الجزائر مما كان له أثر في توفير مناصب شغل للقطاع.

- **دراسة عبد الحميد غوفي – الياس غقال:** بعنوان " **القروض المصغرة كآلية مستحدثة لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر – دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر–** "، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد 01، جانفي 2012.

تناول الموضوع من خلال محورين المحور الأول حول تعريف المؤسسات المصغرة وخصائصها، المحور الثاني حول تطبيق القرض المصغر بالجزائر صيغ التمويل للقروض المصغرة وخلصت الدراسة إلى التوصيات التالية تعزيز الجهود الرامية لإنشاء المشاريع الفردية من خلال إقناع البنوك بضرورة منح القروض المصغرة خاصة إذا كانت مضمونة. ضرورة السرعة في دراسة ملفات القروض المصغرة. المرافقة من بداية الشروع في الإنشاء و القيام بحملات إعلانية وإشهاري لتوعية الأفراد بأهمية المشاريع المصغرة في القضاء على البطالة خاصة ربات البيوت اللواتي يمتلكن مهارات في حرف معينة.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

- **دراسة هيل جميل بشارات** بعنوان " **التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة** " رسالة ماجستير، جامعة اليرموك تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي هدفت الدراسة إلى إبراز الدور الذي تساهم به المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والحد من مشكلتي الفقر والبطالة، حيث إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر عاملا رئيسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع دول العالم عامة والدول النامية على وجه الخصوص، وذلك باعتبارها منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية، لذلك أصبح الاهتمام بهذا النوع من المشروعات توجها استراتيجيا لدى العديد من الدول، خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها تقتصر نتائج الدراسة على التمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من طرف المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الأردن فقط. تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة رافدا مهما من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى العالم، إذ تعد تلك المشروعات المحرك والدافع لعجلة الاقتصاد، ولذلك أصبح الاهتمام بها توجها استراتيجيا لدى العديد من الدول.

- **دراسة ORSER BARBARAJ** و **ALLAN RIDING: بعنوان " تمويل المشاريع الصغيرة" جامعة كندا 2012.**

حيث قام الباحثان بدراسة الطلب والحصول على التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلاحظ أن الشركات النامية تسعى للحصول على لتمويل الخارجي، بينما الشركات الصغيرة فهي تلجأ لكل أنواع التمويل، وتسعى خصوصا لتطبيق القروض التجارية، خلصت الدراسة إلى اقتراح ضرورة إيجاد بديل عن القروض التجارية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة وذلك نظرا للمخاطر التي تنجر عنها.

-دراسة نهاد عمر السبيعي: بعنوان **" دور المشروعات النسائية في حل مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية – دراسة ميدانية على قطاع الأعمال الصغيرة النسائية في المملكة العربية السعودية خلال 1990-2013 –**،أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2013.

هدفت الدراسة إلى إيجاد حل لمشكلة البطالة النسائية المتزايدة في المملكة العربية السعودية من خلال خلق فرص عمل جديدة خارج إطار الوظيفة العامة، وهذا من خلال تشغيل السيدات ضمن المشروعات الصغيرة بعد البحث عن العوائق المختلفة التي تحد من همم النساء فيها، وتشمل عينة الدراسة السيدات اللواتي يمتلكن مشروعات صغيرة وعانوا من مشكلة البطالة في الفترة الممتدة بين 1990-2013، ولمعالجة الموضوع واختبار فرضيات الدراسة اعتمدت الباحثة على الأساليب الإحصائية وهي التكرارات والمتوسطات الحسابية والنسب المالية، خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن:

- هناك قناعة من قبل أفراد العينة بأهمية المشروعات الصغيرة كوسيلة فعالة لتحسين الوضع المالي؛
- هناك رغبة من المرأة السعودية للعمل في العمل الحر؛
- الغرض الذي أنشء من أجله المشروع هو الخروج من دائرة البطالة؛
- تعد عملية الحصول على تمويل للبدء بالمشروع الصغير من اهم الصعوبات التي تعيق العمل بالمشروعات الصغيرة.

دراسة حنين جلال الدماغ بعنوان **" دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة –دراسة تطبيقية على المشاريع الممولة من مؤسسات الإقراض في قطاع غزة–"**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، 2010.

هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل دور التمويل المقدم من مؤسسات الإقراض في تنمية المشاريع النسائية الصغيرة في قطاع غزة في الفترة الممتدة بين 1990-2008، لمعرفة اختلاف دور التمويل بين مؤسسات

الإقراض وآثارها على المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالمشروع ، حيث تم تطبيق هذه الدراسة على عينة عشوائية تبلغ 130 مشروع نسائي تم تمويلهم من قبل ثلاث مؤسسات إقراض فلسطينية، اختبرت العينة بناءا على عدد المشاريع الممولة وقد تم تصميم وتوزيع استبيان لخدمة هدف الدراسة ، خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن:

- جميع المشاريع الواقعة محل الدراسة فردية؛
- عدم وجود ارتباط بين عدد القروض المقدمة من مؤسسات الإقراض وبين ارتفاع وانخفاض رأس المال المستثمر للمشروع؛
- لا يمثل عدد القروض المقدمة من مؤسسات الإقراض على ارتفاع وانخفاض نسبة التمويل المقدم؛
- هناك تفضيل لتطبيق أساليب التمويل الإسلامي (بدون فوائد) لاسيما القرض الحسن.

- **دراسة أمير عبد الله مُحَّد أحمد حمزة،** بعنوان **"واقع مشروعات المرأة المتناهية الصغر في السودان ولاية نهر النيل نموذجا –دراسة إستكشافية– مجلة دراسات مجتمعة،** جامعة واد النيل قسم الاقتصاد الإسلامي، الخرطوم، العدد 06، 2010.

هدفت الدراسة إلى إبراز واقع مشروعات المرأة المتناهية الصغر في السودان، حيث أنها هذه المشاريع تشكل أداة لتوفير دخل للمرأة، وأنها وسيلة لتخفيف حدة الفقر و البطالة. خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

- التنوع القطاعي والانتشار الجغرافي لهذه المشاريع يؤدي إلى عدم تنظيمها ومتابعتها وعدم قدرة صاحبات تلك المشاريع في الولوج إلى الخدمات المصرفية؛
- المشاريع المتناهية الصغر تعاني من معوقات مختلفة (مالية وغير مالية وتنظيمية وقانونية) تحتاج إلى العمل الجاد من جهات متعددة وعلى رأسها الدولة لإزالة العقبات؛

أن هذه المشاريع تحتاج للمساعدة والرعاية والدعم والتنظيم كتقديم التمويل والتدريب والمساعدة في تسويق منتجاتها.

المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

أولا :أوجه الاختلاف

بالنسبة للدراسات السابقة فقد تناولت بشكل عام الصعوبات والمشاكل التي تواجه هذه المؤسسات أو المشروعات الصغيرة في الحصول على التمويل والعراقيل سواء الإدارية منها أو المالية، و إن كان يكمن جوهر مشكلة التمويل لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصوصيتها المالية أم في محيطها الخارجي.

أما فيما يخص الدراسات المتعلقة بالتمويل المصغر والاستفادة منه فقد ركزت بشكل كبير على البطالة وتبعاتها، وكيف ساهم التمويل المصغر في التخفيف من حدتها وخلق فرص للعمل، ومن الدراسات أيضا من ركزت على عمالة المرأة ودورها البارز في فرض نفسها كنموذج ناجح، من خلال لجوؤها لمثل هذا النوع من التمويل والمتمثل في التمويل المصغر، وإبراز واقع مشروعات المرأة المتناهية الصغر في حل مشكلة البطالة النسائية.

أما الدراسة الحالية فقد ركزت على القرض المصغر باعتباره وسيلة من وسائل التمويل العديدة للمشاريع الصغيرة، وقد سلطنا الضوء على تعريفه، كيفية طلبه و منحه، صيغ تمويله ودوره البارز في تمويل العديد من النشاطات في مختلف المجالات بالتركيز على وكالة البيض.

ثانيا: أوجه التشابه

تشابهت الدراسات السابقة والدراسة الحالية في أكثر من نقطة حيث تم التطرق في كل من الدراسة الحالية والدراسات السابقة إلى المشروعات أو المؤسسات الصغيرة من حيث تعريفها وأهميتها وخصائصها ، وأهمية التمويل المصغر لهذه المشاريع، والهدف المشترك من خلال تحسين وتطوير المشاريع التنموية.

خلاصة الفصل الأول:

تم تسليط الضوء خلال هذا الفصل على الأدبيات النظرية للموضوع، فقد تم التطرق لمجموعة من المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة، انطلاقا من اختلاف الآراء حول تعريف هذه المؤسسات سواء من حيث الدول أو المنظمات مرورا بأهمية هذه المؤسسات وخصائصها وكذا تصنيفاتها، كما تطرقنا إلى القرض المصغر باعتباره مصدر من مصادر تمويل هذه المؤسسات، من خلاله تناولنا تعريفه، أهميته، خصائصه وأهداف القرض المصغر، كما تطرقنا إلى عرض مختلف الدراسات السابقة المحلية والأجنبية التي عالجت الموضوع.

توصلنا إلى أن للقرض المصغر أهمية إستراتيجية على مستوى الكثير من الجوانب، لاسيما ما يتعلق بالجوانب ذات الصلة بقضايا الحد من الفقر و تخفيض معدلات البطالة و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة، وسنحاول من خلال الفصل التطبيقي إلى دور وكالة تسيير القرض المصغر بولاية البيض في تمويل هذه المؤسسات.

الفصل الثاني: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تمهيد:

في الإطار التكاملي بين النظري والتطبيقي سنقوم بالدراسة والتطبيق لوكالة التسيير القرض المصغر لولاية البيض والتي تعد من أهم الأجهزة الفعالة في المجال الاقتصادي والاجتماعي واحد الوكالات البارزة على المستوى الوطني باعتبارها مفتاحا لكثير من الأفراد الذين يمتلكون مهارات وحرف وهم بحاجة لدعم مالي على شكل قرض المصغر ، وقد تم تقسيم الفصل إلى:

المبحث الأول: مدخل للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

المبحث الثاني: طريقة عمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر –وكالة البيض–

المبحث الثالث: مراحل دراسة القرض ودوره في دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة بولاية البيض

المبحث الأول: مدخل للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من بين الأجهزة التي أحدثتها الدولة لدعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة،

حيث تهدف إلى معالجة أزمة التشغيل في الجزئ، ومساعدة الشباب في تجسيد مشاريعهم على أرض الواقع، وفيما يلي سنتعرف على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وطريقة عملها.

المطلب الأول: نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وهيكلها التنظيمي

أولا : نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

اعتمدت الجزائر القرض المصغر كأداة لمحاربة الفقر منذ عام 1999 بعد خمس سنوات فقط استوجب إنشاء هيئة أخرى لمنح القروض المصغرة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من أجل استكمال الإطار العام للهيئات الموجهة للإدماج الاقتصادي للأشخاص الذين لم يستفيدوا من التمويلات البنكية وعليه فقد بدأت الحكومة استعدادها وعزمها على مكافحة الفقر.

وعقب التوصيات المقدمة خلال الملتقى الدولي المنعقد في شهر ديسمبر 2002 حول موضوع " التجربة الجزائرية في القرض المصغر في الجزائر "

أكد على العديد من العراقيل ، أبرزها ما يلي:

- عدم ضمان إجراءات المرافقة ودعم المقاولين في مرحلة نضج المشاريع ومتابعة الأنشطة الممولة.
- تعدد المتدخلين المكلفين بتنفيذ الجهاز.

على ضوء توصيات هذه الندوة، إضافة إلى تلك المنبثقة على المؤتمر الدولي حول الفقر الذي انعقد عام 2000، تم إنشاء جهاز القرض المصغر.

أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04- 14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطات الوكالة وفقا لأحكام هذا المرسوم .(المرسوم التنفيذي رقم 04-14)

كما أنه تم التعديل حيث أصبحت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تحت وصاية وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة

ثانيا: تعريف الوكالة الوطنية لتسيير جهاز القرض المصغر

"تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الجهة المسئولة عن تسيير ومتابعة جهاز القرض المصغر في الجزائر، ولقد أعطيت لها جميع الصلاحيات اللازمة ضمن عدة نصوص تشريعية، وتنظيمية للقيام بالمهام المخولة لها، حيث وضعت الدولة الإطار العام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والأسس المنظمة لها ضمن سلسلة نصوص تشريعية، والتي تم نشرها سنة 2004" (مانع و بوطورة، 2018)

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هي منظمة ذات طابع خاص، وضعت تحت وصاية وزارة التضامن والأسرة وقضايا المرأة.

من أجل ضمان تنفيذ المهام المسندة إليها على أحسن وجه، تبنت الوكالة نموذج تنظيمي لا مركزي والذي يتمثل في ستة هيئات مركزية (أربع مديريات وخليتين)، إضافة إلى 49 وكالة ولائية تغطي كافة أرجاء الوطن مدعمة ب 548 خلية مرافقة على مستوى كل دائرة. (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2023)

ثانيا: الهيكل التنظيمي

الشكل رقم (2–1) : الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

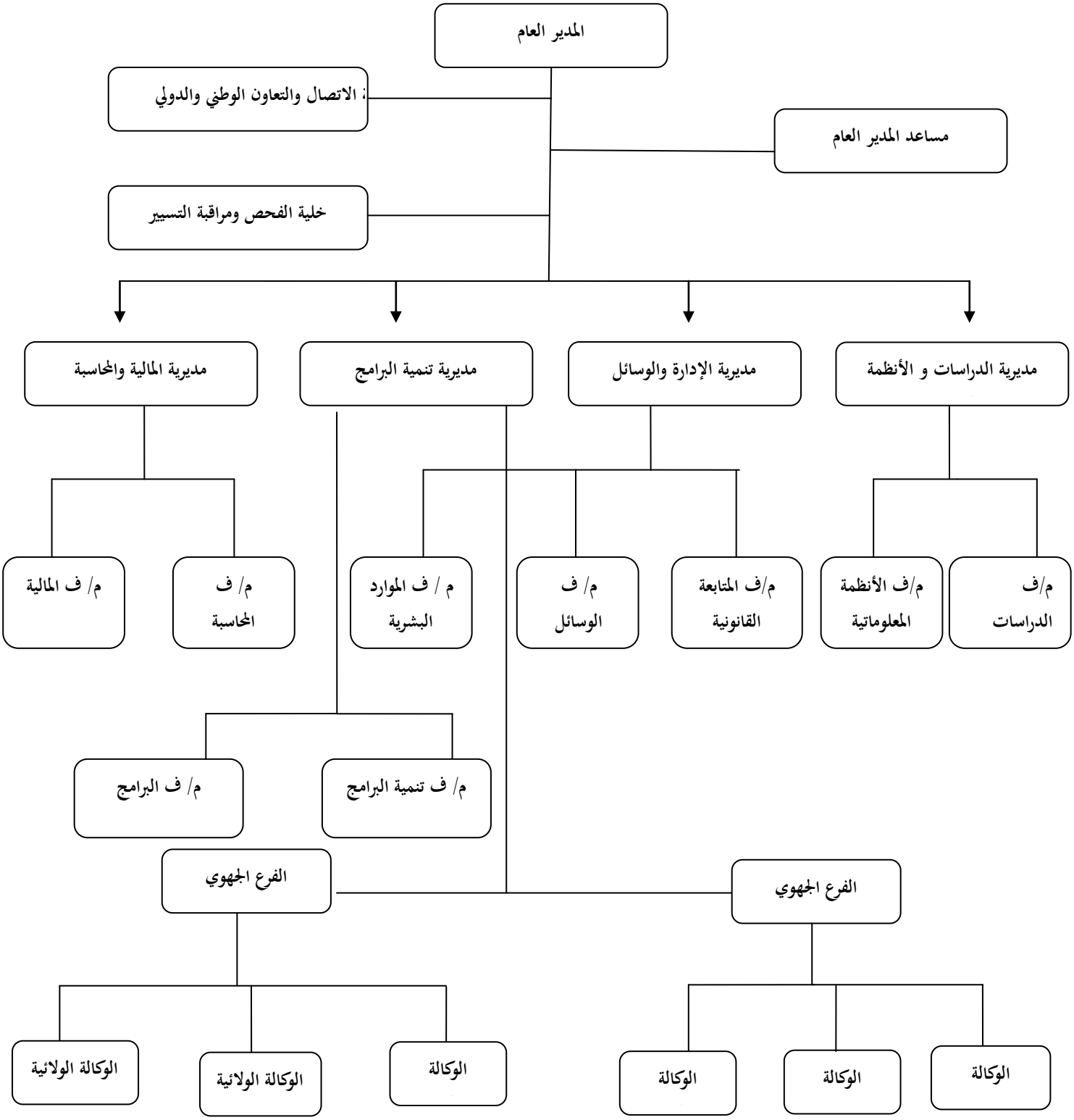

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، على الرابط الالكتروني https://www.angem.dz/

الشكل رقم (2–2): الهيكل التنظيمي للوكالة الولائية – البيض–

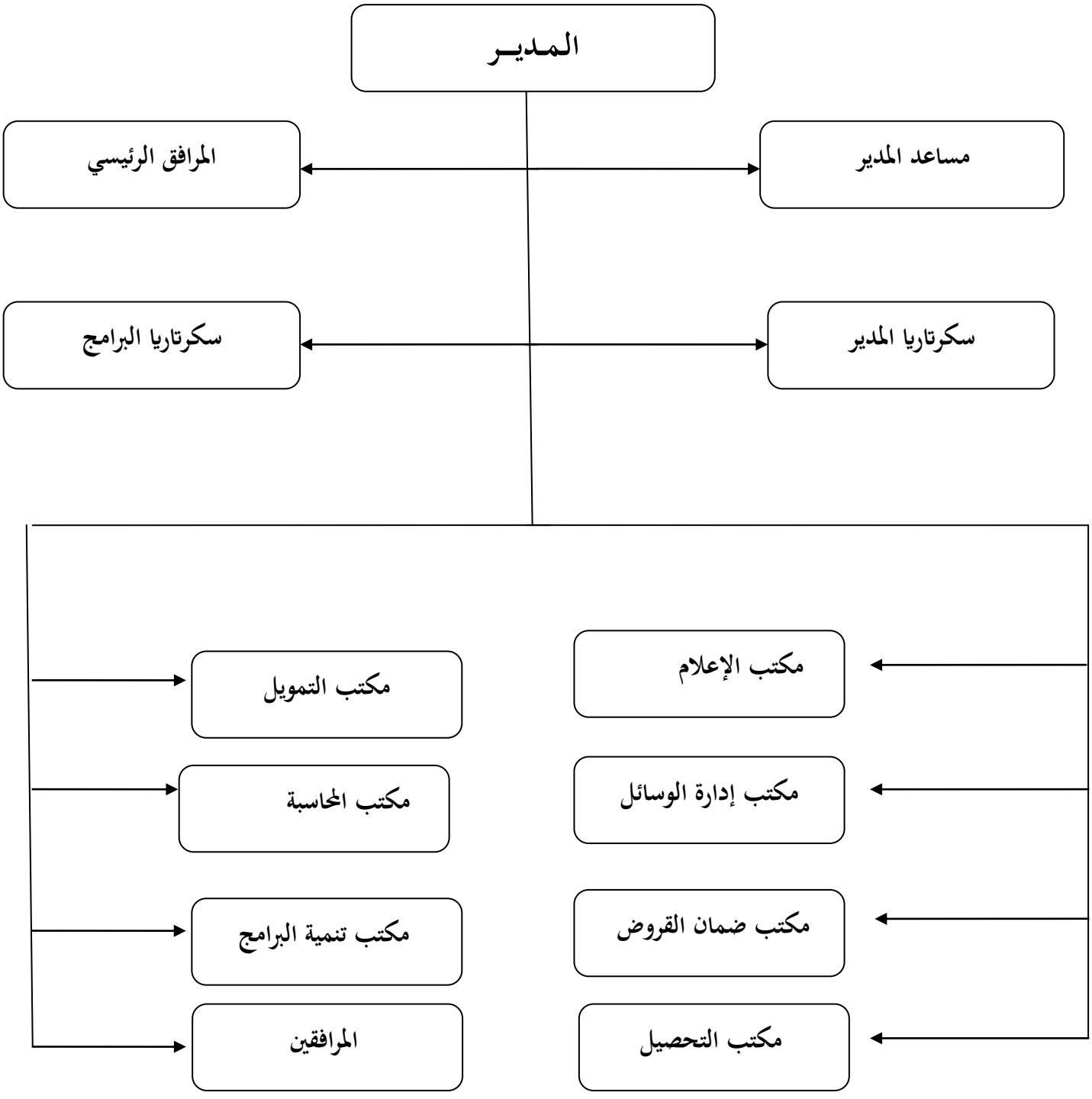

المصدر: معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض الصغر –البيض–

المطلب الثاني: مهام وأهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أولا: مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تتمثل مهام الوكالة فيما يلي : (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2023)

-تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها؛

-دعم ،توجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم؛

-إبلاغ المستفيدين الذين أهلت مشاريعهم في الجهاز بمختلف الإعانات الممنوحة؛

-متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليون للبرنامج؛

-الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تقنيات التمويل المشاريع وتنفيذ مخطط التمويل ومتابعة التنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد؛

-تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل؛

-تنظيم المعارض (معرض – بيع) جهوية و وطنية لمنتجات القرض المصغر؛

-التكوين المستمر للموظفين المسؤولين بتسيير الجهاز.

ثانيا : أهداف الوكالة

تتمثل أهداف الوكالة فيما يلي : (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2023)

-المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، والعمل في البيت والحرف والمهن، ولا سينا الفئات النسوية

-رفع الوعي بين سكان ريف في المناطق الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية، من السلع والخدمات، المولدة للمداخيل والعمالة.

-تنمية روح المقاولاتية لتحل محل الاتكالية وبالتالي تساعد على الإدماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص.

-دعم توجيه ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال.

–متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوطنية لتسيير ANGEM.

–تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات الجد المصغرة .

–دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض عرض / بيع.

المطلب الثالث: مصادر الموارد المالية والأنشطة التي تمولها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أولا: مصادر الموارد المالية

تتمثل مصادر تمويل الوكالة فيمل يلي: (شباح، 2011-2012، صفحة 186)

- تخصيصات الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر المذكور في المادة 07 من المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004، والمتعلقة بالجهاز القرض المصغر؛
- حصائل الودائع المالية المحتملة؛
- الهبات والوصايا والإعانات؛
- المساهمات المحتملة التي تقدمها الهيئات الوطنية والدولية بعد ترخيص من السلطات المعنية؛
- كل حصائل المختلفة المرتبطة بأنشطتها.

ثانيا: الأنشطة التي تمولها الوكالة

يمكن حصر أهم الأنشطة التي تمولها الوكالة فيما يلي: (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2023)

1 - **الصناعة:**

- **الغذائية:** صناعة العجائن الغذائية، الكسكس، الخبز، حلويات عصرية وتقليدية، صناعة الشوكولاطة، المرطبات، البوظة تحميص ورحي القهوة، تعليب السمك، تحميص وتغليف الفول السوداني
- **الألبسة:** الألبسة الجاهزة، خياطة الملابس، نسج الملابس، الحياكة، صنع الأغطية المنزلية (عدة السرير، المطبخ، المفروشات)
- **الصناعة الجلدية:** الأحذية التقليدية، الألبسة.

- **الصناعة الخشبية:** الأثاث منتجات خشبية، صناعة السلال، الصناعة المعدنية، صناعة الأقفال، الحدادة .

2 - **الفلاحة:**

- **تربية الماشية:** تسمين الأبقار، الأغنام، الماعز، إنتاج اللحوم والحليب، تربية الدواجن والأرانب والنحل.
- **فلاحة الأرض:** إنتاج البذور، الفواكه والخضر (التجفيف والتخزين)، مشتلة الزهور ونباتات الزينة.

3 - **الصناعة التقليدية:**

- النسيج والزرابي التقليدية، خياطة الملابس التقليدية، الطرز التقليدي، الرسم على الحرير والقطيفة والزجاج، أدوات الزينة، الفخار، المنتجات المصنوعة بالزجاج، النقش على الخشب.

4 - **الخدمات:**

- الإعلام اللآلي: الحلاقة والتجميل، الأكل السريع، تصليح السيارات و مختلف التجهيزات.
- الصحة: عيادة الطبيب، طبيب الأسنان.

5 - **المباني والأشغال العمومية :**

- أشغال البناء، أعمال متعلقة بالمباني: الكهرباء، الدهن، السباكة، النجارة، صناعة حجر البناء.....

6 - **نشاطات تجارية صغيرة**

المبحث الثاني: طريقة عمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر –وكالة البيض–

بعد التعرف على الوكالة ومهامها وأهدافه وأهميتها، سنحاول التعرف على طريقة عمل الوكالة من خلال الفئة المستهدف وشروط الاستفادة والخدمات المالية والغير مالية التي تقدمها الوكالة جملة الخدمات التي تقدمها الوكالة وأهم المتدخلين في عملها.

المطلب الأول: الفئة المستهدفة و شروط الاستفادة من القرض المصغر

أولا: الفئة المستهدفة

تستهدف الوكالة جميع شرائح المجتمع وتتمثل الفئة المستهدفة فيما يلي:

01 - النساء الماكثات في البيت؛

02 - الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛

03 - ضحايا المأساة الوطنية؛

04 - المرشحين للهجرة غير الشرعية؛

05 - المحبوسين المفرج عنهم؛

06 - المهاجرين غير الشرعيين العائدين؛

07 - الحرفيين والمزارعين ومربو المواشي؛

08 - صغار التجار؛

09 - خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني.

ثانيا: شروط التأهيل

تتمثل شروط تأهيل فيما يلي:

- بلوغ سن 18 سنة فما فوق والقدرة عل ممارسة النشاط؛
- عدم امتلاك دخل أو مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة؛
- مكان الإقامة ثابت؛
- امتلاك خبرة فيما يتعلق بالنشاط المقترح؛
- عدم الاستفادة من أي إعانة لإنشاء النشاط؛
- دفع الاشتراكات لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة؛
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية التي تقدر ب 01% من الكلفة الإجمالية للنشاط؛
- التزام حسب جدول زمني محدد بتسديد:

القرض للبنك.

مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

المطلب الثاني: صيغ التمويل والمساعدات والامتيازات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر

أولا: صيغ التمويل

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار جهاز القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل والتي تتمثل في سلفة بدون فوائد، مما يزيد من رفع فعالية هاتين الصيغتين والمتمثلتين في:

1 – تمويل شراء مواد أولية:

تمنحها الوكالة من اجل شراء المواد الأولية والتي تتجاوز 100000 دج قد تصل هذه التكلفة إلى 250000 دج على مستوى ولايات الجنوب، ويتم تسديده على مدى 24 شهرا إلى 36 شهرا.

الشكل رقم (2–3): برنامج تمويل لشراء المواد الأولية

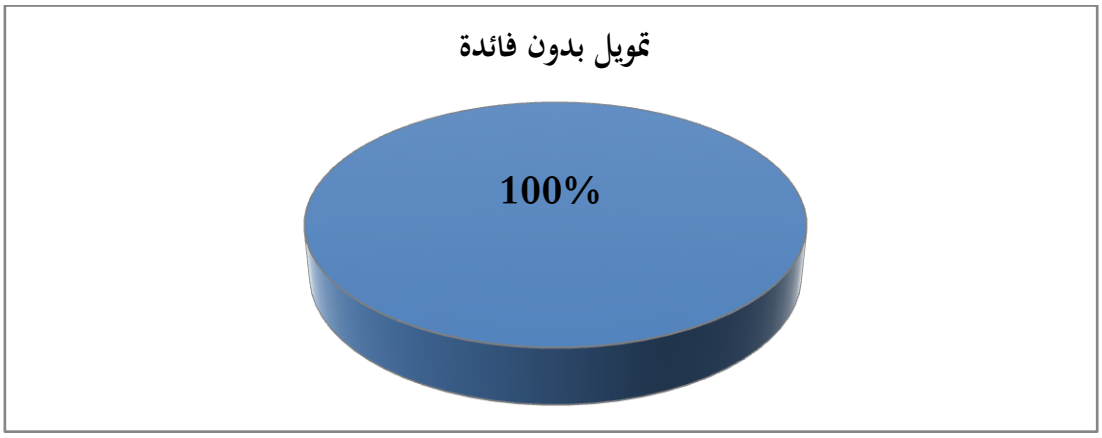

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على معطيات الوكالة

2 تمويل ثلاثي:

وكذا القروض موجهة لخلق النشاطات لا تتجاوز 1000000 دج حيث تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك ذات نسب فوائد منخفضة 100%، من أجل اقتناء عتاد صغير ومادة أولية لإنشاء المؤسسة، ويتم تسديده على مدى 12 شهرا إلى 60 شهرا، وتكون نسبة المساهمة .ويمكن توضيحه في الشكل التالي:

الشكل رقم (2–4): برنامج التمويل الثلاثي حيث أن كلفة المشروع لا تتعدى 1000000 دج

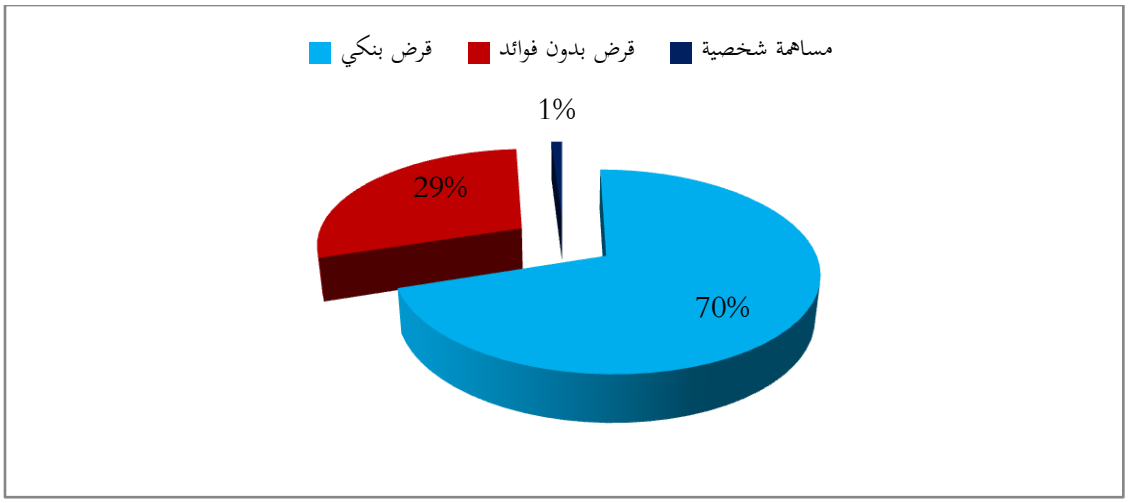

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على معطيات الوكالة

تسمح كل صيغة بحكم خصوصيتها بتمويل بعض الأنشطة وجلب اهتمام فئة معينة من المجتمع.

ثانيا: إحصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

❖ **إحصائيات القروض الممنوحة حسب نمط التمويل**

تتوزع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل إلى نوعين من التمويل موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1) توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل إلى غاية 31 مارس 2023

نمط التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة %
عدد السلف بدون فوائد لشراء المواد الأولية	836996	%91.46
عدد السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع	78055	%8.54
المجموع	**915051**	**%100**

المصدر: بالاعتماد على الموقع الالكتروني: **https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/** تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/05)

من خلال الجدول رقم (2-1) نلاحظ أن حصيلة القروض الممنوحة هي 915051، وأن أغلبيتها ممنوحة لشراء المواد الأولية ب 836996 قرض و نسبة 91.46% من إجمالي القروض الممنوحة، وهي نسبة كبيرة جدا مقارنة بصيغة التمويل الثلاثي لإنشاء المشاريع والتي كان عددها 78055 ونسبة 8.54%، وذلك راجع إلى بساطة الإجراءات الإدارية الخاصة بصيغة التمويل لشراء المواد الأولية عكس التمويل الثلاثي.

❖ **إحصائيات القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط**

تتوزع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط إلى عدة قطاعات موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-2) توزيع القروض حسب قطاع النشاط إلى غاية 31 مارس 2023

القطاعات	عدد القروض الممنوحة	النسبة %
الفلاحة	123715	%13.52
الصناعة الصغيرة	361171	%39.47
البناء والأشغال العمومية	81531	%8.91
الخدمات	180997	%19.78
الصناعة التقليدية	161140	%17.61
تجارة	5582	%0.61
الصيد البحري	915	%0.10
المجموع	**915051**	**%100**

المصدر: بالاعتماد على الموقع الالكتروني: **https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/** تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/05)

من خلال الجدول رقم (2-2) نلاحظ أن قطاع الصناعات الصغيرة حاز على أكبر حصة من التمويل بنسبة 39.47% وذلك راجع إلى توافق حجم قرض الوكالة مع هذا النوع من النشاط، يليه قطاع الخدمات بنسبة 19.78% والذي يتميز بقلة التكلفة وعدم توفر خبرة واسعة للدخول إليه، ومن بعده قطاع الصناعات التقليدية بنسبة 17.61% ويعرف هذا القطاع إقبالا كبيرا من فئة النساء الماكثات في البيت والحرفيين، ويليه قطاع الفلاحة وقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 13.52% و 8.91% على التوالي، ليبقى قطاع التجارة وقطاع الصيد البحري من القطاعات المهملة من المقترضين بنسب ضعيف جدا تقدر ب 0.61% و 0.10% على التوالي من إجمالي القروض الممنوحة.

- **إحصائيات القروض الممنوحة حسب الجنس**

الجدول الموالي يوضح توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس كما يلي:

الجدول رقم (2–3) توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس إلى غاية 31 مارس 2023

جنس المستفيد	عدد القروض الممنوحة	النسبة %
نساء	578711	%63.25
رجال	336340	%36.75
المجموع	915051	%100

المصدر: بالاعتماد على الموقع الالكتروني: **https://www.angem.dz/ar/article/prets–octroyes/** تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/05)

من خلال الجدول رقم (2–3) نلاحظ أن عدد القروض الممنوحة كان النصيب الأكبر منه لفئة النساء وذلك بنسبة 63.25% من إجمالي القروض الممنوحة، مقارنة بفئة الرجال والتي قدرت بنسبة 36.75% ، مما يدل إلى إقبال النساء وتماشي هذه القروض مع مشاريعهن.

❖ **إحصائيات توزيع القروض حسب الشريحة العمرية**

الجدول الموالي يوضح توزيع القروض حسب الشريحة العمرية كما يلي:

الجدول رقم (2–4) توزيع القروض حسب الشريحة العمرية إلى غاية 31 مارس 2023

الشريحة العمرية	العدد	النسبة %
من 18–29 سنة	325392	%35.56
من 30–39 سنة	285862	%31.24
من 40–49 سنة	170199	%18.60
من 50–59 سنة	95989	%10.49
فما فوق 60 سنة	37609	%4.11
المجموع	**915051**	**%100**

المصدر: بالاعتماد على الموقع الالكتروني:**https://www.angem.dz/ar/article/prets–octroyes/**

تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/05)

من خلال الجدول رقم (2-4) نلاحظ أن الفئة الشبابية هي الفئة الأكثر طلبا بنسبة 66.80%، حيث حازت الفئة العمرية من 18إلى 29 سنة على نسبة 35.56%، تليها الفئة العمرية من 30 إلى 39 سنة على نسبة 31.24%، وتليهما الفئة العمرية من 40 إلى 49 سنة بنسبة 18.60%، ثم تأتي الفئة الأكبر سنا في الأخير بنسب ضعيفة مقارنة بالفئات الأخرى.

ثالثا: المساعدات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتقديم المساعدات التالية:

سلفة بدون فوائد لشراء مواد أولية تقدر ب 100% من الكلفة الإجمالية للمشروع والتي لا يمكن أن تفوق مئة ألف دينار جزائري 100000دج ، وقد تصل هذه الكلفة إلى 250000 دج .

يمكن منح سلفة بدون فوائد قدرها 29% من الكلفة الإجمالية والتي لا تتجاوز 1000000 دج

رابعا: الامتيازات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر

- ♦ إعفاء كلي من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة ثلاث سنوات؛
- ♦ إعفاء ممن الرسم العقاري على البيانات المستعملة في النشاطات التي تمارس لمدة 03 سنوات؛
- ♦ إعفاء من رسم نقل الملكية ، اقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء نشاطات صناعية ؛
- ♦ إعفاء من جميع الحقوق التسجيل العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي ينشئها المقاولون؛
- ♦ تخفيض من الضريبة الجزافية للشخص الوحيد خلال فترة الإعفاءات ،وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي.

المطلب الثالث: جملة الخدمات التي تقدمها الوكالة وأهم المتدخلين في عملها

أولا: الخدمات التي تقدمها الوكالة

تمنح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خدمات مالية وغير مالية :

01 -الخدمات المالية:

قرض مصغر بدون فوائد موجه للمشاريع التي تتجاوز كلفتها 1000000 دج بعنوان إنشاء النشاطات من أجل شراء عتاد ومواد أولية ودفع المصاريف الضرورية للانطلاق في نشاط مع مساهمة شخصية بنسبة 1% ، وقد تصل مدة تسديده إلى 8 سنوات مع تأجيل التسديد لمدة ثلاث سنوات بالنسبة للقرض البنكي.

سلطة بدون فوائد من أجل شراء المواد الأولية والتي تتجاوز كلفتها 100000 دج، وقد تصل هذه الكلفة إلى 250000 دج على مستوى ولايات الجنوب ، وإلى 54 شهرا وقد تصل مدة التسديد إلى 36 شهرا فيما يتعلق بسلفة 100000 دج ، فيما يخص سلفة 250000 دج .

02 -الخدمات الغير مالية:

إلى جانب القرض تسعى الوكالة إلى توفير المزيد من الخدمات في مجالات واسعة للمستفيدين والهدف هو الدعم إلى أقصى حد ممكن، استمرارية الأعمال، لهذا فالوكالة توفر لهم:

- الاستقبال في أحسن الظروف المتاحة لحاملي الأفكار وإنشاء المشاريع؛
- مرافقة فردية للمقاولين في مراحل إنشاء النشاط؛
- تنظيم صالونات عرض /بيع؛
- إنشاء بوابة إلكترونية خاصة بالإعانات المجانية؛
- متابعة جوارية جدية مستدامة للأنشطة التي تم إنشاؤها.

ثانيا: أهم المتدخلين في عمل الوكالة

صندوق الضمان المشترك للقروض : وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 04-16 في 22 جانفي 2004

المتعلق بالنشاء والمحدد للهيكل الصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، تتمثل مهامه في ضمان القروض المصغرة والممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة في الصندوق، للمستفيدين الذين تحصلوا على إعانات الوكالة .

يغطي الصندوق بناءا على الطلب من البنوك والمؤسسات المالية المعنية المبالغ المستحقة التي لا تزال في أصل الدين والفوائد المستحقة حتى تاريخ إعلان الخسائر التي تتجاوز 85%.

للانخراط في الصندوق، يجب على المنخرط أن يدفع قسط الانخراط 0.5% للمقاولين و 0.5 % للبنوك والمؤسسات المالية (الدفع السنوي)، وينخرط المقاول في الصندوق بعد إشعار الموافقة البنكية ويشرع في دفع الاشتراك في الحساب المركزي للصندوق . (بعيط، 2016-2017، صفحة 168)

المبحث الثالث: مراحل دراسة القرض ودوره في دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بدور أساسي في تمويل المشاريع الاقتصادية والمساهمة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع منح الأفراد فرص العمل من خلال ما تقدمه من عروض لإنشاء المشاريع الخاصة بهم وفق مراحل محددة.

المطلب الأول: طلب القرض والضمانات الممنوحة ودراسة القرض

طلب القرض والضمانات ودراسة القرض سنقوم بعرض ملف مشروع يتمثل في النجارة لشخص يبلغ من العمر 29 عام، هذا النوع من المشاريع يتمثل في التمويل الثلاثي حيث يشمل الوكالة، البنك، المستفيد من القرض وجميع هذه الأطراف ها نسبة من هذا المشروع ويمر بمراحل هي:

أولا: طلب القرض

حيث يقوم طالب القرض بتقديم ملف على مستوى الوكالة، ويتكون ملف القرض المصغر من :

- 01 صور شمسية.
- 02 نسختان من بطاقة الإقامة.
- 02 نسختان من بطاقة التعريف.
- 01 نسخة من وثيقة تهيئة المحل.
- 01 وثيقة تعهد مسلمة من طرف الوكالة.
- 02 وثيقتان لفاتورة المعدات.

ثانيا: الضمانات

يلتزم المقاول إلى غاية التسديد الفعلي للقرض بتحقيق الضمانات التالية:

- الرهن الحيازي من الدرجة الثانية على الآلات والمعدات والمركبات المتنقلة لصالح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بعدد درجة البنك.
- تفويض تأمين متعدد الأخطار على الآلات والمعدات لصالح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- تفويض تأمين كل الأخطار بالنسبة للمركبات المتنقلة لصالح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- اكتتاب وتسليم المقاول سندات لأمر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، بحيث يمثل كل سند لأمر قيمة القسط وآجال استحقاقه.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تأمين المالك محل التمويل ضد كل الأخطار منها المتعلقة بالحصول ونقل وتسليم هذه للمالك إلى غاية مكان استعمالها وتركيبها.
- تجديد وثائق التأمين بانتظام عند انقضاء آجال صلاحيتها بدون تذكير من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

ثالثا: دراسة القرض

يوضع الملف لدى الوكالة ثم التحقق من وضعية صاحب الملف ، ويعرض الملف لدى لجنة التأهيل حيث يقوم المكلف بدراسة المشاريع بعرض هذه الملفات ذات الوضعية الحسنة والجيدة على لجنة التأهيل المكونة من المدير الولائي والمرافقين والذين يمثلون الوكالة مع أعضاء البنوك التجارية من خلال هذه اللجنة يتم مناقشة المشاريع واختيار البنوك المشاريع التي سوف يتحملون نسبة من تمويلها بحيث تم اختيار هذا الملف.

المطلب الثاني: مراحل الاستفادة من القرض ودراسة المحاسبة المالية للمشروع

أولا: مراحل الاستفادة من القرض

تمر دراسة المشروع بعدة مراحل ونأخذ مراحل استفادة السيدة س/ح من المشروع كمثال حي عن الاستفادة من القرض المصغر.

01– مرحلة الاستقبال والتوجيه:

تقدمت السيدة س/ح إلى مقر الوكالة يوم 10 أفريل 2019 أين قدمت لها جميع برامج الوكالة مع الشرح والتوجيه من طرف مصلحة الإعلام والتوجيه .

02 – مرحلة إيداع الملف:

تم إيداع الملف من طرف المعنية يوم 18 أفريل 2019 للاستفادة من المشروع والمتكون من :

01 – صورة شمسية؛

02 – نسخة من بطاقة التعريف؛

03 – شهادة ميلاد أصلية؛

04 – الدبلوم؛

05 – شهادة إقامة؛

06 – الفاتورة الشكلية وفاتورة التأمين؛

07 – شهادة عدم الانتساب وعدم الانخراط.

08 – وبعد التحري عن عدم استفادتها من الوكالة السابقة تم ملء استمارة تعهد والتزام وبعد المصادقة عليها في البلدية.

09 – تسجيل الملف في سجل الملفات المودعة مرفق برقم الهاتف.

مرحلة تأهيل الملف:

وبعد جمع عدد معتبر من الملفات والقيام بحجزه والقيام بالتحري على مستوى وكالة تشغيل الشباب وصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تم عقد لجنة تأهيل على مستوى الوكالة بتاريخ 23 أفريل 2019 بحضور المدير الولائي ومرافقي الوكالة ومرافقي الدوائر وكذا ممثلة الصندوق المشترك لضمان القروض بالإضافة إلى كل من ممثلي البنوك وبعد الانتهاء من اللجنة تم تأهيل ملف المعنية وتسجيله في ملف التأهيل تحت رقم 343 وتحرير محضر الاجتماع ليتم استدعاء المعنية للحصول على شهادة التأهيل.

03 مرحلة الإيداع في البنك من أجل الموافقة البنكية:

يتم إيداع نسخة من الملف ونسخة من الدراسة التقنية المنجزة من طرف المرافق وبعد الدراسة الثانية من البنك ترسل موفقة بنكية للوكالة .

04 مرحلة إكمال الإجراءات الإدارية للاستفادة من الشيك:

بعد تقديم نسخة من الموافقة البنكية للمعنية قامت بفتح حساب بنكي ودفع المساهمة الشخصية المقدرة بنسبة 01% من المبلغ الإجمالي للمشروع ودفعت مساهمة الصندوق المشترك لضمان القروض مع تقديم نسخة من السجل التجاري ونسخة من عقد الإيجار والبطاقة الجبائية ليتم إرسال الطلب المالي إلى الوكالة الجهوية ببشار لصب مبلغ 29 % الخاص بالوكالة، وبعد التأكد من صب مبلغ الوكالة في حساب المعنية تم تقديم وثيقة للمعنية

لاستلام الشيك الأول والمقدرة ب 10% من المبلغ الإجمالي للمشروع وبعد استلام الشيك الأول قامت المعنية بانجاز الرهن الحيازي ويصادق على دفتر الشروط وإمضاء السندات وبعد فترة زمنية تستلم المعنية الشيك الثاني والمقدرة بنسبة 90% من المبلغ الإجمالي للمشروع.

05 معاينة العتاد وانطلاق المشروع:

بعد استلام المعنية للعتاد قمنا بزيارة ميدانية يوم 12 مارس 2020 لمعاينة العتاد والتأكد من مطابقة العتاد و الفاتورة الشكلية وبعد المراقبة حررنا المحضر في نفس اليوم .

وفي يوم 25 مارس 2020 تم فتح مركز إعادة التأهيل الحركي للسيدة س–ح أين قمنا بالإشراف علة هذا الافتتاح وقمنا بتحرير محضر انطلاق المشروع في نفس اليوم.

06 مرحلة المتابعة والتحصيل:

تقديم ضمانات متفق عليها في القرض؛

القيام بالزيارات الميدانية بصفة دورية وخلال كل شهر؛

يسدد القرض بدون فائدة والممنوح من طرف الوكالة على مدى ثلاث سنوات؛

يسدد القسط الأول من القرض بعد ثلاثة أشهر من تاريخ تسديد القسط الأخير من القرض البنكي؛

تسديد الأقساط المستحقة دوريا كل ثلاثة أشهر؛

يسدد القرض لدى الوكالة البنكية.

ثانيا: دراسة المحاسبة المالية للمشروع

تمويل المشروع على مستوى الوكالة :القيمة الإجمالية للآلات + قيمة تهيئة المحل

؟ دج + ؟ دج = ؟ دج .

المساهمة الشخصية 1% أي 01% من القيمة الإجمالية للمشروع : دج ؟ = 01% (؟ دج).

مساهمة الوكالة تتمثل في تحمل 29% من قيمة المشروع وطريقة حسابها كالآتي :

29% من القيمة الإجمالية للمشروع : ؟ دج = 29% (؟ دج).

وتقوم الوكالة بإعداد جدول إهتلاك بناءا على هذه المساهمة لتتبع كيفية استرجاع القرض والتعرف على الشروط المفروضة من خلاله.

تمويل المشروع على مستوى البنك : يقوم البنك المكلف بالموافقة بتحمل نسبة من المشروع قرض بفائدة في 70% من القيمة الإجمالية للمشروع تحسب كالآتي:

تتمثل مساهمة البنك في : ؟ دج = 70 % (؟ دج)

القرض البنكي ممنوح بفوائد منخفضة ومحددة بنسبة 70% من التكلفة الإجمالية للمشروع المؤهل ؟ دج إعطاء الأمر بتسديد القيمة من خلال شيك مسلم للمستفيد من طرف البنك

المطلب الثالث: دور القرض المصغر في دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة في ولاية البيض

سنتناول في هذا المطلب حصيلة الوكالة التي تبين لنا دور القرض المصغر في دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة، ونرى من خلال هذه النتائج ما حققته الوكالة خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2022 كالآتي:

أولا: إحصائيات القروض الممنوحة لشراء المواد الأولية

تمنح الوكالة قرض بدون فائدة لا تتعدى كلفته 10 مليون سنتيم لشراء المواد الأولية حيث تتوزع هذه القروض كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-5): حصيلة الوكالة من سنة 2010 إلى غاية 2022

السنوات	الملفات المودعة	الملفات المؤهلة	الملفات الممولة
2010	935	935	914
2011	2241	2219	1968
2012	2275	2203	1993
2013	773	763	751
2014	654	649	648
2015	958	943	941
2016	212	209	202
2017	100	99	92
2018	588	577	567
2019	635	623	622
2020	290	288	286
2021	216	209	168
2022	70	68	68

المجموع	9947	9785	9220

المصدر : معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – البيض –

يتبين من الجدولين رقم (2-5) أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية البيض قامت بتمويل 9220 ملف من سنة 2011 إلى غاية 2012 حيث تم تأهيل 9785 ملف من أصل 9947 ملف مودع لديها،كما نلاحظ أن أعلى حصيلة كانت في السنتين 2010 و2011 حيث تم تمويل 1968 و 1993 على التوالي والحصيلة الأدنى كانت في السنة الأخيرة سنة 2022 ب 68 ملف ممول.

ثانيا: إحصائيات القروض الممنوحة بالنسبة للتمويل الثلاثي

تمنح الوكالة قرض بتمويل ثلاثي لا تتعدى قيمته 100 مليون سنتيم لإنشاء المشاريع يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (2–6): حصيلة الوكالة من سنة 2010 إلى غاية 2022 بالنسبة للمشاريع

السنوات	الملفات المودعة	الملفات المؤهلة	الملفات الممولة
2010	78	64	17
2011	110	102	7
2012	63	40	14
2013	29	26	13
2014	91	79	29
2015	150	130	40
2016	34	30	19
2017	29	25	19
2018	32	21	19
2019	68	57	21
2020	72	60	7
2021	80	61	25
2022	38	36	28

المجموع	874	731	258

المصدر : معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر –البيض–

نلاحظ من خلال الجدول (2–6) أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية البيض قامت بتمويل 258 مشروع، بعد أن تم تأهيل 731 ملف من بين 874 ملف مودع، حيث تبين أن التمويل الثلاثي أقل إقبالا من تمويل شراء المواد الأولية

ثالثا: إحصائيات القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط

تتوزع القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على قطاعات مختلفة، تختلف هذه القطاعات من منطقة إلى أخرى، وتمول الوكالة محل الدراسة 5 قطاعات موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2–7): حصيلة الوكالة من سنة 2005 إلى غاية 2022 قرض خاص بالمشاريع

السنوات	حسب القطاعات					
	الصناعات الصغيرة	الخدمات	الحرف	الفلاحة	أشغال البناء والتعمير	المجموع
2005	0	0	0	0	0	0
2006	0	0	0	0	0	0
2007	4	11	1	0	2	18
2008	11	12	0	0	16	39
2009	10	15	2	1	9	37
2010	8	3	1	0	5	17
2011	1	4	0	0	2	7
2012	2	5	0	1	6	14
2013	3	6	1	1	2	13
2014	4	11	1	1	12	29
2015	9	12	2	2	15	40
2016	3	6	0	1	9	19

2017	5	4	1	1	8	19
2018	2	6	0	2	9	19
2019	6	5	1	1	8	21
2020	0	3	0	2	2	7
2021	0	17	0	6	2	25
2022	9	12	0	1	6	28
المجموع	77	132	10	20	113	352

المصدر : معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – البيض–

الجدول رقم (2–8): النسب لكل قطاع من القطاعات السابقة

القطاعات	المجموع	النسبة
الصناعات الصغيرة	77	21,88%
الخدمات	132	37,50%
الحرف	10	2,84%
الفلاحة	20	5,68%
أشغال البناء والتعمير	113	32,10%
المجموع	352	100,00%

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على معطيات الجدول رقم (2–7)

الشكل رقم (2-5):نسبة القروض الممنوحة من الوكالة من سنة 2005 إلى غاية 2022 حسب القطاعات

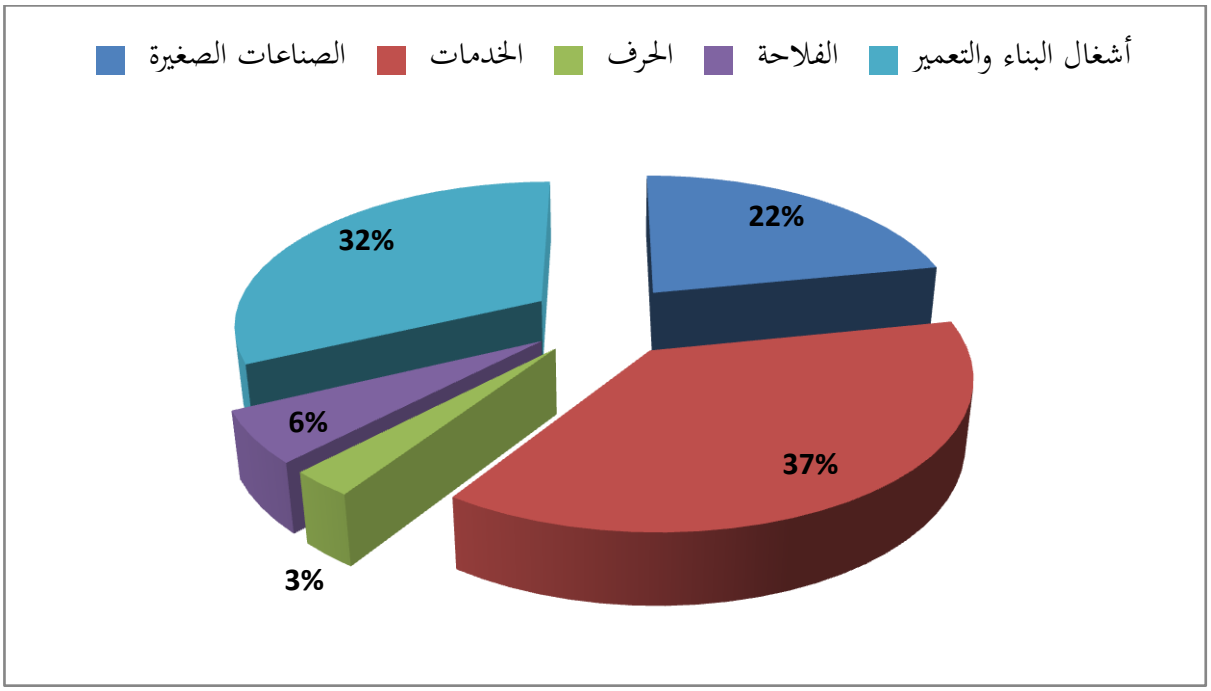

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على المعلومات الواردة في الجدول رقم (2-8)

يتبين من الجدولين رقم (2-7) ورقم (2-8) والشكل رقم (2-5) أن عدد القروض الممنوحة يقدر ب 352 قرضا، والحصة الأكبر كانت في قطاع الخدمات ب 132قرضا بنسبة 37.50%، يليها قطاع أشغال البناء والتعمير ب 113 قرضا بنسبة 32% وذلك لقلة التكلفة في هذا النوعين من المشاريع وعدم تطلبهما خبرة واسعة، كما حاز القطاعين على الأغلبية بنسبة 68.6%، ثم قطاع الصناعات الصغيرة ب بنسبة 21.88% وذلك لأن المبالغ المقدمة من طرف الوكالة صغيرة وتتماشى مع هذا النوع من الصناعات،و القطاعين الأخيرين الأقل إقبالا وبنسب ضئيلة رغم خصوصية المنطقة وهما قطاع الفلاحة وقطاع الحرف ب 20 قرضا بنسبة 5.68% و ب 10 قروض بنسبة 2.84% على التوالي.

رابعا: إحصائيات القروض الممنوحة حسب الجنس

الجدول الموالي يوضح توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس كما يلي:

الجدول رقم (2–9): حصيلة الوكالة من سنة 2005 إلى 2022 قرض خاص بالمشاريع الممولة حسب الجنس

السنوات	الملفات الممولة		
	ذكور	إناث	المجموع
2005	0	0	0
2006	0	0	0
2007	13	5	18
2008	29	10	39
2009	27	10	37
2010	13	4	17
2011	4	3	7
2012	8	6	14
2013	9	4	13
2014	22	7	29
2015	36	4	40
2016	15	4	19
2017	16	3	19
2018	11	8	19
2019	13	8	21
2020	5	2	7
2021	19	6	25
2022	26	2	28
المجموع	266	86	352

المصدر: معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – البيض –

الجدول رقم (2-10): نسبة المشاريع الممولة حسب الجنس

الجنس	الملفات الممولة	النسبة
ذكور	266	75,57%
إناث	86	24,43%
المجموع	352	100%

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على معطيات الجدول رقم (2-9)

الشكل رقم (2-6) :يمثل نسبة الملفات الممولة من سنة 2005 إلى غاية 2022 حسب الجنس

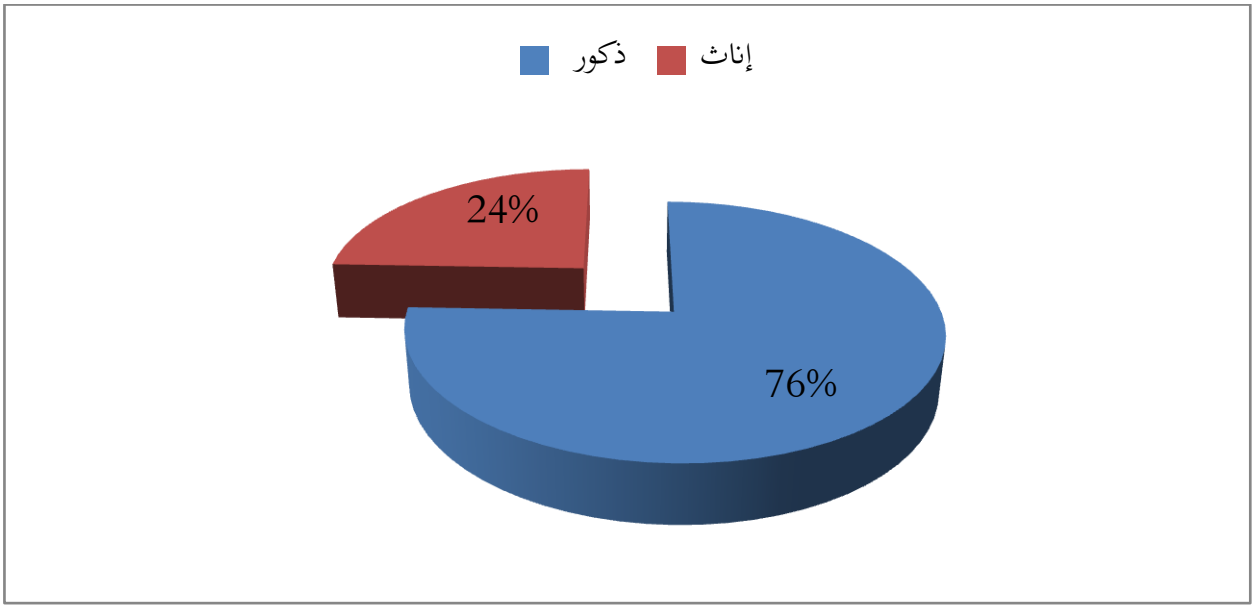

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على المعلومات الواردة في الجدول (2-10)

يتبين من الجدولين رقم (2-9) ورقم (2-10) والشكل رقم (2-6) أن القروض الممنوحة من طرف الوكالة كانت الأغلبية من نصيب الذكور والتي قدرت بنسبة 76% والتي تفوقت على جنس الإناث والتي كانت نسبتها ضئيلة بنسبة قدرت ب 24%، مما يدل على الإقبال الضعيف للإناث وهذا راجع لخصوصية المنطقة عاداتها وتقاليدها.

خامسا: إحصائيات عدد المناصب المستحدثة حسب الجنس

الجدول الموالي يوضح عدد المناصب المستحدثة حسب الجنس كما يلي:

جدول رقم (2-11): حصيلة الوكالة من سنة 2005 إلى غاية 2022 عدد المناصب المستحدثة حسب الجنس

السنوات	عدد المناصب المستحدثة		
	ذكور	إناث	المجموع
2005	0	0	0
2006	0	0	0
2007	19	7	26
2008	44	15	59
2009	40	15	55
2010	19	6	25
2011	6	4	10
2012	12	9	21
2013	13	6	19
2014	33	11	44
2015	54	6	60
2016	23	6	29
2017	24	5	29
2018	17	12	29
2019	19	12	31
2020	8	3	11
2021	29	9	38
2022	39	3	42

المجموع	399	129	528

المصدر : معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – البيض –

ملاحظة:

مناصب الشغل تحسب كما يلي:

1 مستفيد (ملف ممول) ×1.5 = منصب شغل

مثال : سنة 2022 عدد الملفات الممولة بالنسبة للذكور 26 ملف ممول

26 × 1.5 = 39 منصب شغل

جدول رقم (2–12): نسبة المناصب المستحدثة حسب الجنس

الجنس	عدد المناصب المستحدثة	النسبة
ذكور	399	75,57%
إناث	129	24,43%
المجموع	528	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على المعلومات الواردة في الجدول رقم (2–11)

الشكل رقم (2–7): يمثل نسبة عدد المناصب المستحدثة من سنة 2005 إلى غاية 2022 حسب الجنس

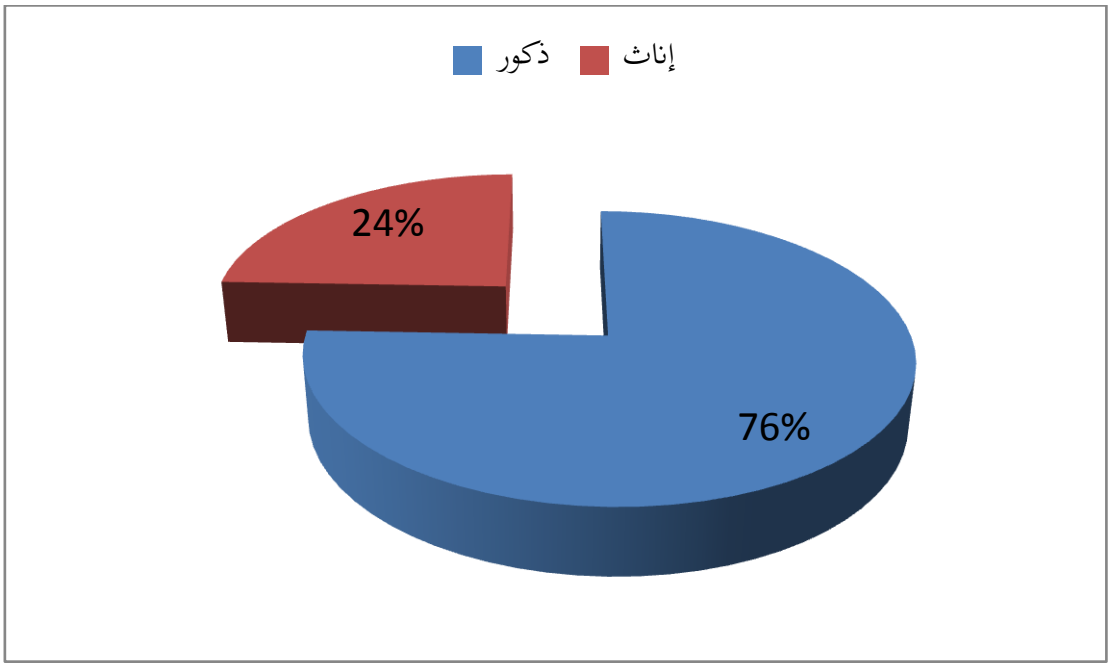

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على المعلومات الواردة في الجدول رقم (2–12)

يتبين من الجدولين رقم (2–11) ورقم (2–12) والشكل رقم (2–7) أن عدد المناصب المستحدثة بالنسبة للذكور كانت 75.57% وهي نسبة كبيرة مقارنة بالإناث كما علقنا سابقا على المشاريع الممولة حسب الجنس كذلك بالنسبة لتي حازت على نسبة 24.43% أي ربع المناصب المستحدثة للذكور وهي تحمل نفس النسب وذلك للملاحظة المذكورة سابقا وهي كيفية حساب عدد المناصب المستحدثة القاعدة (1 مستفيد "ملف ممول" ×1.5 = منصب شغل).

سادسا: حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر –وكالة البيض– من حيث قرض خاص بالمشاريع حسب الفئة العمرية

الجدول الموالي يوضح توزيع القروض الممنوحة حسب الفئة العمرية كما يلي:

الجدول رقم (2–13): حصيلة الوكالة من سنة 2005 إلى 2022 قرض خاص بالمشاريع حسب الفئة العمرية

السنوات	الفئة العمرية					
	من 18 إلى 29 سنة	من 30 إلى 39 سنة	من 40 إلى 49 سنة	من 50 إلى 59 سنة	من 60 سنة فما فوق	المجموع
2005	0	0	0	0	0	0
2006	0	0	0	0	0	0
2007	9	7	2	0	0	18
2008	21	12	5	1	0	39
2009	19	12	4	2	0	37
2010	11	6	0	0	0	17
2011	5	1	1	0	0	7
2012	8	3	2	1	0	14
2013	9	4	0	0	0	13
2014	13	11	3	2	0	29
2015	17	16	5	2	0	40
2016	10	8	1	0	0	19
2017	9	7	2	1	0	19
2018	11	6	2	0	0	19
2019	14	5	1	1	0	21
2020	4	3	0	0	0	7
2021	12	9	3	1	0	25
2022	15	11	1	1	0	28
المجموع	187	121	32	12	0	352

المصدر: معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – البيض –

الجدول رقم (2-14): نسبة القروض الممنوحة حسب الفئة العمرية

الفئات العمرية	عدد القروض الممنوحة	النسبة
من18 إلى 29 سنة	187	53,13%
من 30 إلى 39 سنة	121	34,38%
من 40 إلى 49 سنة	32	9,09%
من50 إلى 59 سنة	12	3,41%
من 60 سنة فما فوق	0	0%
المجموع	352	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على المعومات الواردة في الجدول رقم (2-13)

الشكل رقم (2-8): نسبة القروض الممنوحة من سنة 2005 إلى غاية 2022 حسب الفئة العمرية

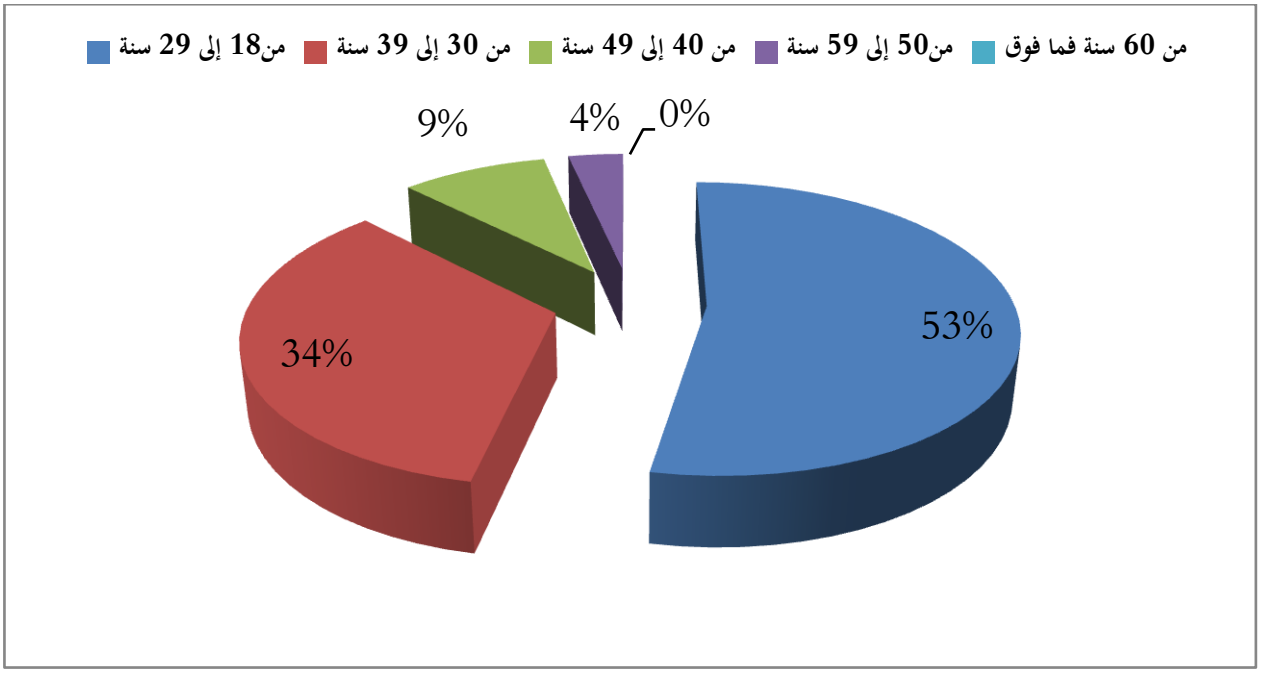

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على المعومات الواردة في الجدول رقم (2-14)

من الجدولين رقم (2-13) ورقم (2-14) والشكل رقم (2-8) نلاحظ أن الفئة العمرية من 18 إلى 29 هي الفئة الأولى الأكثر إقبالا واستفادة من القروض الممنوحة ب قرضا بنسبة 53.13% وهي نسبة فاقت نصف الفئات الأخرى تليها الفئة العمرية من 30 إلى 39 سنة ب قرض بنسبة 34.38% وتعد الفئتان من الفئات الشبابية الراغبة والمقبلة على العمل، كما يلاحظ أن الفئتان قد حصلتا على الأغلبية من الفئات الأخرى

بنسبة 87.51%، ثم تأتي في المرتبة الثالثة الفئة العمرية من 40 سنة إلى 49 سنة ب قرض بنسبة 9.09% وتليها الفئة العمرية من 50 إلى 59 سنة ب بنسبة 3.41%، أما الفئة العمرية من 60 سنة فما فوق فهي منعدمة.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تطرقنا إليه في دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تبين لنا أن الوكالة تقدم لطالبي القرض المصغر خدمات مالية وغير مالية لقطاعات متنوعة لجميع الفئات بغرض مكافحة الفقر والبطالة وتنمية روح المقاولاتية، بالإضافة إلى دورها في خلق مناصب شغل من خلال تجسيد المشاريع على أرض الواقع الذي يؤدي إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لذا تبين لنا مدى فعالية هذا الشكل من التمويل..

وبالنظر للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية البيض توصلنا الى أن هناك إقبال ضعيف على مستوى الوكالة خاصة من العنصر النسوي ؛ وهذا الإقبال موجه بصفة كبيرة لقطاع الخدمات الذي يعتبر أكثر القطاعات إقبالا بنسبة 37.50%؛ وكذا صيغة التمويل لشراء المواد الأولية هو الصيغة الأكثر إقبالا؛

وما لاحظناه أيضا إقبال ضعيف على القطاع الفلاحي رغم خصوصية المنطقة وذلك راجع إلى نقص قيمة التمويل؛ وبالنسبة للفئة العمرية الأكثر إقبالا هي الفئة الشبابية التي يتراوح عمرها ما بين 18-29 عام.

خـاتمـة

إن عملية التنمية الاقتصادية والتي تعتبر الهدف المنشود لكل دول العالم وخاصة النامية منها، لابد أن يتم من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة التي أصبحت تؤدي دورا فعالا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ويتجلى ذلك من خلال توفيرها لمناصب شغل وزيادة معدلات النمو،حيث أصبح ضروريا أن تسعى هذه الدول إلى خلق المناخ الملائم وتوفير العوامل الجيدة والمساعدة للنهوض بهذه المؤسسات خاصة من جانب التمويل.

عملت الدولة على توفير برامج دعم ومرافقة لهذه المؤسسات الصغيرة من بينها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي سعت منذ نشأتها إلى تمويل المؤسسات الصغيرة من خلال برنامج القرض المصغر، حيث أصبح هذا البرنامج مصدرا من مصادر تمويل هذه المؤسسات وملجأ للكثير من أصحاب المشاريع لتجسيدها على أرض الواقع، حيث سمح هذا البرنامج بتسهيل إنشاء هذه المؤسسات و توفير الدعم المالي اللازم مناصب شغل ومكافحة البطالة ولو بنسب منخفضة، وذلك لملائمة هذه القروض

نتائج الدراسة:

- ✓ لا يوجد تعريف محدد وموحد للمؤسسات الصغيرة، وذلك لاختلاف درجة النمو الاقتصادي للدول؛
- ✓ الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الهياكل والبرامج المعتمدة ومختلف هيئات الدعم المالي؛
- ✓ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر موجهة لتمويل المؤسسات المصغرة فقط وليست المؤسسات الصغيرة؛
- ✓ القرض المصغر موجه لفئة الفقراء وأصحاب المشاريع الذين لا يستطيعون الاستفادة من الخدمات الممنوحة من البنوك؛
- ✓ إقبال ضعيف على مستوى الوكالة خاصة من العنصر النسوي؛
- ✓ يوجد إقبال معتبر على مستوى الوكالة على قطاع الخدمات الذي يعتبر أكثر القطاعات إقبالا بنسبة 37.50%؛
- ✓ إقبال ضعيف على القطاع الفلاحي رغم خصوصية المنطقة وذلك راجع إلى نقص قيمة التمويل؛
- ✓ التمويل لشراء المواد الأولية هو الصيغة الأكثر إقبالا؛
- ✓ الفئة العمرية الأكثر إقبالا هي الفئة الشبابية التي يتراوح عمرها ما بين 18-29 عام.

اقتراحات الدراسة:

- ✓ ضرورة تبسيط وتسريع الإجراءات الإدارية لمتعلقة بدراسة ملفات منح القروض خاصة القروض الممنوحة للمشاريع؛
- ✓ مراجعة مبالغ التمويل عن طريق الرفع من قيمتها، في ظل ارتفاع سعر المواد الأولية والعتاد وانخفاض قيمة العملة الوطن
- ✓ باعتبار أن القرض المقدم من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بدون فائدة يمكن استبدال مصطلح القرض المصغر بمصطلح القرض الحسن وتطبيق صيغ التمويل الإسلامية، في ظل توجه البنوك التقليدية إلى تبني الصيرفة الإسلامية؛
- ✓ تكثيف الحملات التحسيسية واستقطاب فئة النساء وإقامة مشاريعهن الخاصة، عن طريق تنظيم ورشات وندوات؛

آفاق الدراسة:

من خلال بحثنا لهذا الموضوع والدراسة التطبيقية له قمنا بإعطاء صورة واضحة

- ✓ إعادة دراسة الموضوع مع توسيع عينة الدراسة وأن تشمل عدد أكبر من المستفيدين؛
- ✓ تقييم أداء فروع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بين ولايات الشمال والجنوب؛
- ✓ تقييم أداء المؤسسات الحكومية المهتمة بالتمويل المصغر؛

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ-الكتب:

1 -حسن الحسيني فلاح، *ادارة المشروعات الصغيرة -مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز*، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، 2006.

2 -عبد الرحمن العاني قتيبة، *التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية*، درا النفائس، الطبعة 1 عمان، الأردن، 2013.

3 -عبد الله خبابه، *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة*، دارالجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2013.

4 -ماجدة العطية، *إدارة المشروعات الصغيرة*، الطبعة 3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2009.

5 -هايل عبد المولى طشطوش، *المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية* الطبعة 1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

ب-الأطروحات والرسائل:

6 -آمال بعيط. برامج المرفقة المقاولاتية في الجزائر – واقع وآفاق – دراسة حالة ansej, angem cnac لولاية باتنة – محضنة سيدي عبد الله لولاية الجزائر– أطروحة دكتوراه، علوم التسيير،شعبة تسيير المنظمات، جامعة باتنة 1، 2016-2017.

7 -أمينة حنيفي، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين النظرية والتطبيق -دراسة حالة الجزائر- (أطروحة دكتوراه، مستغانم، تخصص ماالية المؤسسة، الجزائر، 2018-2019.

8 -رابح قميحة، مكانة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل السياسة العامة للتشغيل الجزائر نموذجا، أطروحة دكتوراه، تخصص التنظيم والسياسات العامة، جامعة الجزائر 03، 2017-2018.

9 -سليمة هالم، هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاديات إدارة الأعمال، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2016-2017.

10 سمية قنيدرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة-دراسة ميدانية بولاية قسنطينة رسالة ماجستير، فرع تسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010.

11 عيسى قروش، دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة مُحَّد بوضياف المسيلة، 2016-2017.

12 فاطمة الزهراء عايب، حاضنات الأعمال كآلية لتعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار -دراسة حالة مجموعة من حاضنات الأعمال في الجزائر- أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة أعمال المؤسسات، جامعة فرحات عباس سطيف-1-، سطيف، 2018-2019.

13 مهدية بوجمعة، دور الوكالة الوطنية لسيير القرض المصغر -دراسة حالة قطاع الصناعات التقليدية والحرف بالجزائر، رسالة ماجستير، فرع تسويق العمليات المصرفية والمالية، جامعة الجزائر 03، 2016.

14 هارون العشي، النمذجة القياسية لمصادر تمويل المشروعات الاستثمارية العمومية -دراسة حالة الجزائر 1990-2011، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015.

15 رشيد شباح، ميزانية الدولة واشكالية التشغيل في الجزائر -دراسة حالة ولاية تيارت- رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012.

16 زينب دليوح، عمالة المرأة في إطار الاستفادة من القرض المصغر وأثرها على مكانتها داخل الأسرة، رسالة ماجيستر، تخصص التنظيم والديناميكا الاجتماعية والمجتمع، جامعة غرداية، 2012-2013.

ت-المجلات:

17 أمينة مولاي، واقع االمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*،المجلد 07، العدد 01، جوان 2020.

18 خير الدين جمعة، دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشاريع الصغيرة -دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية في ولايةبسكرة-. *مجلة العلوم الإنسانية*، العدد 48، سبتمبر 2017.

19 زهية قرامطية، دراسة تحليلية تقيمية لدورالوكالة الوطنية للقرض المصغر في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة الناشئة في الجزائر، *مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 17*، العدد 02، ديسمبر 2022.

20 صبرينة مانع، فضيلة بوطورة، المرافقة المقاولاتية آلية داعمة لإنشاء وترقية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، *مجلة لإقتصاد المال والأعمال ،المجلد 03*، العدد01، 2018.

21 عبد الحميد غوفي، الياس غقال، القروض المصغرة كآلية مستحدثة لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر –دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM– *مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال*، مجلة دورية نصف سنوية، العدد 01، 2018.

22 محفوظ رضا جلجال، القروض المصغرة كآلية لتوفير مناصب الشغل، مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد *05*، العدد01، جوان 2020.

23 مصطفى طويطي، ليدية وزاني، تجربة التمويل الأصغر في الجزائر –دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية*، العدد7، جوان 2017.

24 عثمان ولد الصافي، أحمد علماوي، ذهيبة بن عبد الرحمان، واقع التمويل الأصغر في الجزائر وآفاق تطويره لما بعد جائحة كورونا (كوفيد– 19)، دراسة تقييمية لتجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر، المجلد *06* العدد 02، 2020.

ث–الملتقيات:

25 سليمة غدير أحمد، و عائشة سلمى كيحلي، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق، *الملتقى الدولي حول استراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 18–19 أفريل 2012.

26 مصطفى دعوادي إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*. الوادي: جامعة حمه لخضر، (2017).

27 ناصر سليمان، و محسن عواطف. تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية. *ملتقى الاقتصاد الاسلامي، الواقع والرهانات المستقبلية* جامعة غرداية، (2011).

ح–المراسيم والقوانين:

28 المرسوم التنفيذي رقم 04–14 من 22 جانفي 2004 المتعلق بإنشاء والمحدد لهيكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، معدل.

ج–المواقع الاكترونية:

29 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تاريخ الاطلاع 15 04, 2023، على الساعة 10:15 من www.angem.com

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Ali Khan, R. E., & Noreen, S ,Microfinance and women ampowerment- a case study of destrict bahawalpur(pakistan) *African Journal Of Business Management ,vol.6,N°*12, 2012.

الملاحـق

الملحق رقم (01): المعلومات الخاصة بوكالة القرض المصغر بولاية البيض

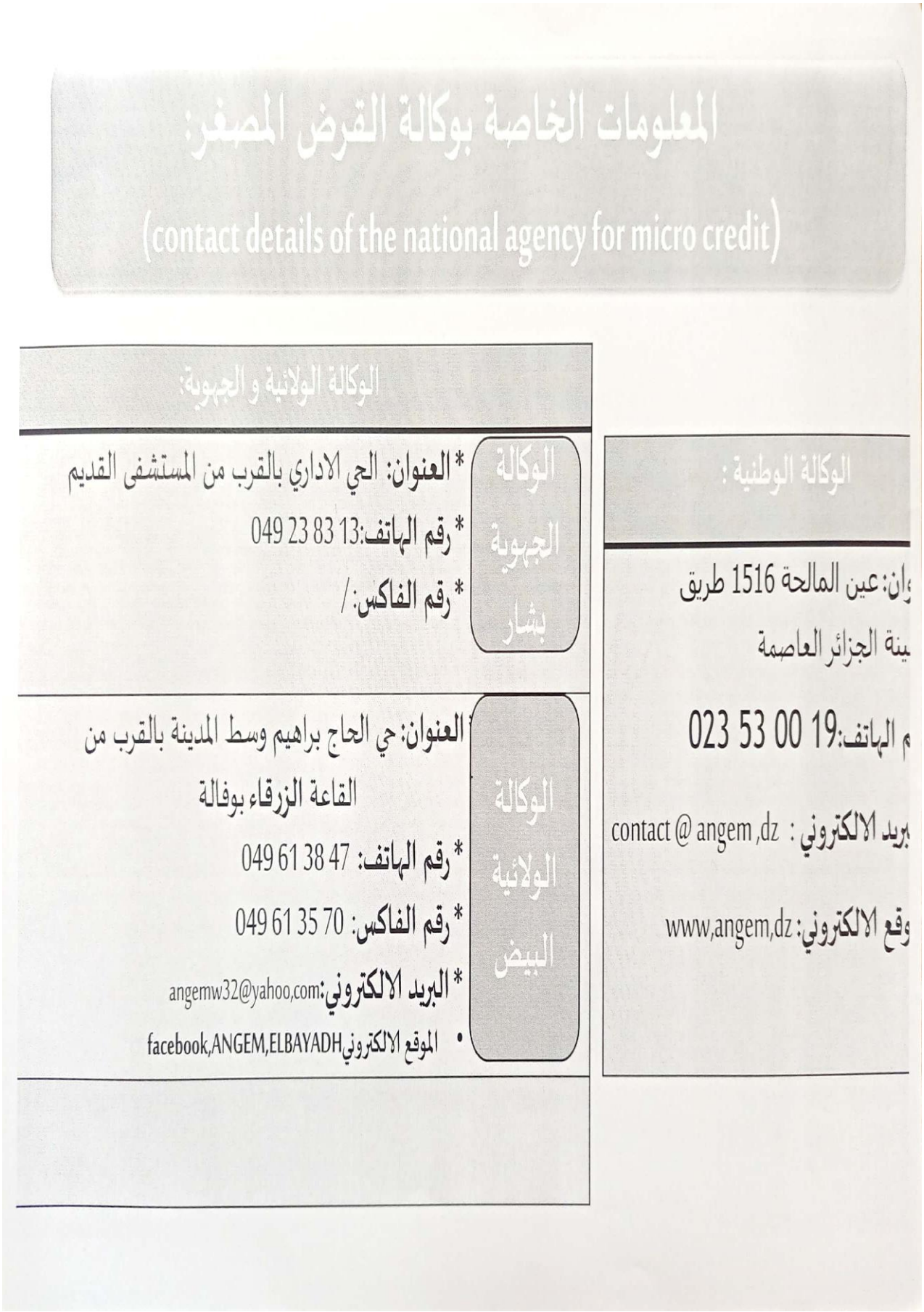

المعلومات الخاصة بوكالة القرض المصغر:

(contact details of the national agency for micro credit)

الوكالة الوطنية :

ان: عين المالحة 1516 طريق

ينة الجزائر العاصمة

م الهاتف: 023 53 00 19

بريد الالكتروني : contact @ angem ,dz

وقع الالكتروني: www,angem,dz

الوكالة الولائية و الجهوية:

الوكالة الجهوية بشار

* **العنوان:** الحي الاداري بالقرب من المستشفى القديم
* **رقم الهاتف:** 049 23 83 13
* **رقم الفاكس:** /

الوكالة الولائية البيض

* **العنوان:** حي الحاج براهيم وسط المدينة بالقرب من القاعة الزرقاء بوفالة
* **رقم الهاتف:** 049 61 38 47
* **رقم الفاكس:** 049 61 35 70
* **البريد الالكتروني:** angemw32@yahoo,com
* الموقع الالكتروني facebook,ANGEM,ELBAYADH

الملحق رقم (02): التعديل الجديد للوكالة تحت وصاية وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة

الجمهوريـــــة الجزائريـــــــة الديمقراطيـــــة الشعبية
وزارة اقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة و المؤسسات المصغرة
الوكـــالة الوطنيـــة لتسييـــر القـــرض المصغر

الوكالة الوطنية لتسيير
القرض المصغر
الفرع الجهوي ببشار
وكالة البيض
رقم ..... البيض في:

Agence Nationale
De gestion du micro crédit
Antenne régionale de Béchar
Agence el bayadh
N° ...../elbayadh le

الملحق رقم (03): برنامج التمويل للوكالة الوطنية للقرض المصغر ولاية البيض

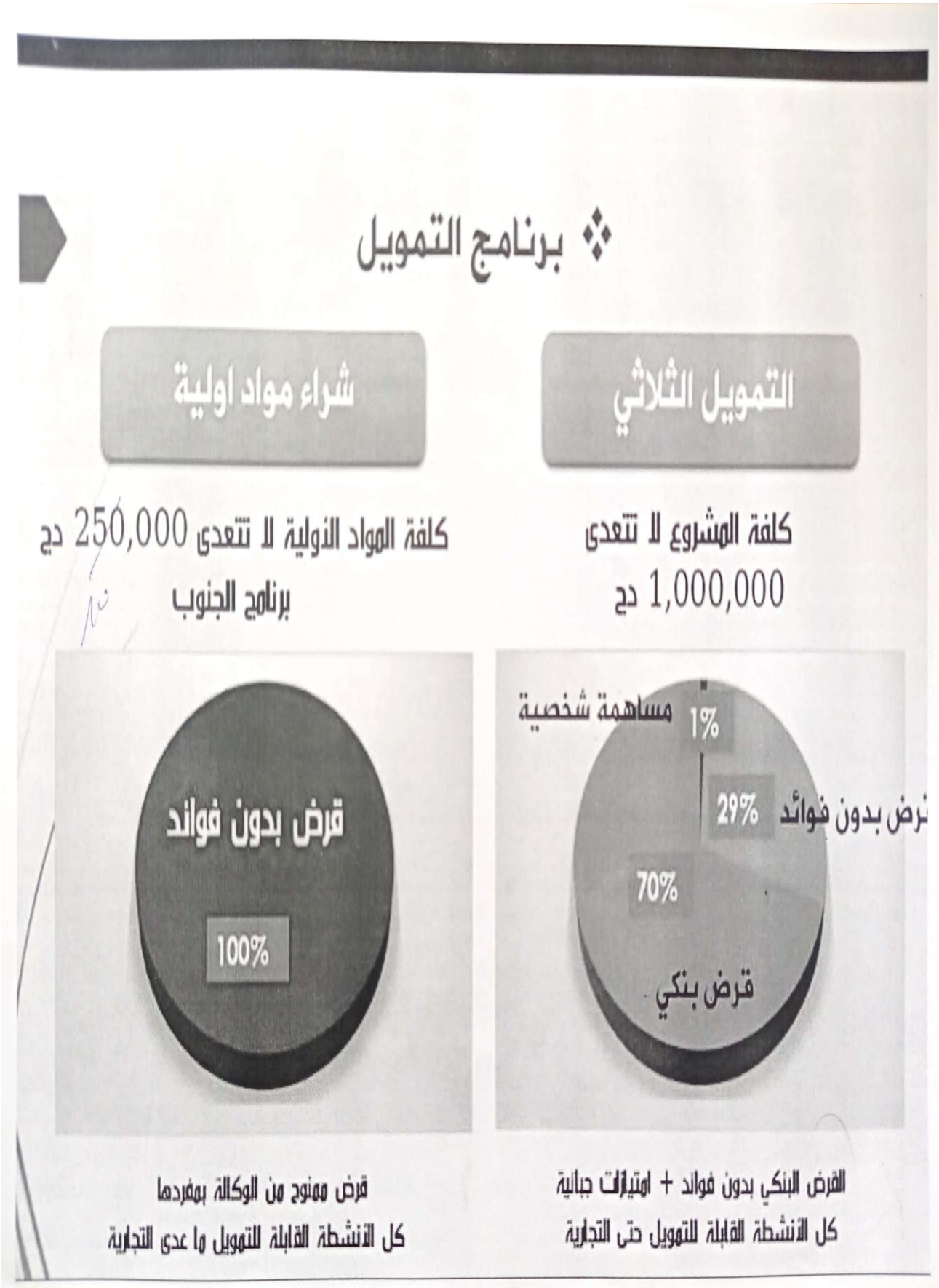

الملحق رقم (04): حصيلة الوكالة من سنة 2005 إلى 2022 بالنسبة للملفات الممولة وعدد المناصب

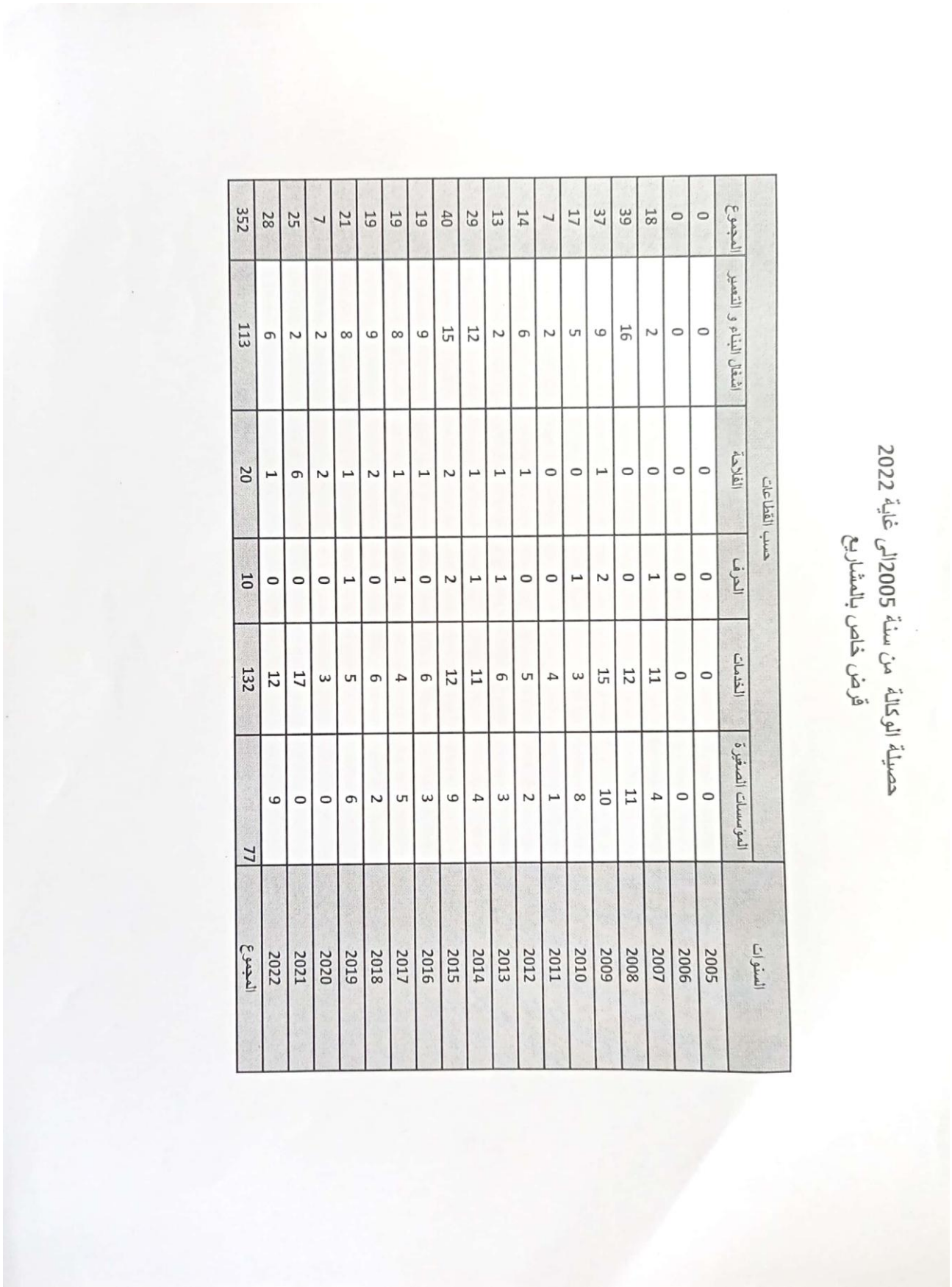

حصيلة الوكالة من سنة 2005الى غاية 2022
قرض خاص بالمشاريع

السنوات	حسب القطاعات					المجموع
	المؤسسات الصغيرة	الخدمات	الحرف	الفلاحة	اشغال البناء و التعمير	
2005	0	0	0	0	0	0
2006	0	0	0	0	0	0
2007	4	11	1	0	2	18
2008	11	12	0	0	16	39
2009	10	15	2	1	9	37
2010	8	3	1	0	5	17
2011	1	4	0	0	2	7
2012	2	5	0	1	6	14
2013	3	6	1	1	2	13
2014	4	11	1	1	12	29
2015	9	12	2	2	15	40
2016	3	6	0	1	9	19
2017	5	4	1	1	8	19
2018	2	6	0	2	9	19
2019	6	5	1	1	8	21
2020	0	3	0	2	2	7
2021	0	17	0	6	2	25
2022	9	12	0	1	6	28
المجموع	77	132	10	20	113	352

الملحق رقم (05): حصيلة الوكالة من 2005 إلى 2022 حسب القطاعات

حصيلة الوكالة من سنة 2005الى غاية 2022

قرض خاص بالمشاريع

السنوات	الملفات الممولة			عدد المناصب المستحدثة		
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
2005	0	0	0	0	0	0
2006	0	0	0	0	0	0
2007	13	5	18	19	7	26
2008	29	10	39	44	15	59
2009	27	10	37	40	15	55
2010	13	4	17	19	6	25
2011	4	3	7	6	4	10
2012	8	6	14	12	9	21
2013	9	4	13	13	6	19
2014	22	7	29	33	11	44
2015	36	4	40	54	6	60
2016	15	4	19	23	6	29
2017	16	3	19	24	5	29
2018	11	8	19	17	12	29
2019	13	8	21	19	12	31
2020	5	2	7	8	3	11
2021	19	6	25	29	9	38
2022	26	2	28	39	3	42
المجموع	266	86	352	399	129	528

الملحق رقم (06): حصيلة الوكالة من 2005 إلى 2022 حسب الفئة العمرية

حصيلة الوكالة من سنة 2005الى غاية 2022
قرض خاص بالمشاريع

السنوات	الفئة العمرية					المجموع
	من 18 الى 29 سنة	من 30 الى 39 سنة	من 40 الى 49 سنة	من 50 الى 59 سنة	من 60 سنة فما فوق	
2005	0	0	0	0	0	0
2006	0	0	0	0	0	0
2007	9	7	2	0	0	18
2008	21	12	5	1	0	39
2009	19	12	4	2	0	37
2010	11	6	0	0	0	17
2011	5	1	1		0	7
2012	8	3	2	1	0	14
2013	9	4	0	0	0	13
2014	13	11	3	2	0	29
2015	17	16	5	2	0	40
2016	10	8	1	0	0	19
2017	9	7	2	1	0	19
2018	11	6	2	0	0	19
2019	14	5	1	1	0	21
2020	4	3	0	0	0	7
2021	12	9	3	1	0	25
2022	15	11	1	1	0	28
المجموع	187	121	32	12	0	352

تم بحمد الله